مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية في خطابات رئيس الجمهورية: دراسة تحليلية للفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٣

د. إصلاح عبدالناصر عبدالرحمن حسن

مدرس بقسم علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة الفيوم

DOI: 10.21608/qarts.2023.249882.1810

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٣) العدد (٦٢) يناير ٢٠٢٤

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية في خطابات رئيس الجمهورية: دراسة تحليلية للفترة من ٢٠١٤-٢٠٢٣

الملخص

انطلاقًا من كون شخص رئيس الجمهورية، رأس النظام السياسي، هو عامل مستقل مؤثر في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد، خصوصًا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، بصرف النظر عن أهمية أجندة السياسية الخارجية للدولة، والتي قد تصيغ شطرًا كبيرًا من توجهات شخص الرئيس، فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى الكشف عن الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية والحلول المطروحة لحلها عبر خطابات رئيس الجمهورية في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣، وذلك عبر فض اشتباك المصالح والالتزامات الوطنية مع السياقات الدولية والإقليمية.

وبحسب ذلك، تعتمد الدراسة على تحليل هذه الخطابات من أجل بيان مسارات الاستجابة المصرية بالقضية الفلسطينية وجهود التسوية التي يطرحها؛ أي مجمل الأفعال وردود الأفعال تجاه هذه القضية، وذلك بالنظر إلى المتغيرات الداخلية والخارجية والمصلحة الوطنية المصرية. ومن ثم استندت الدراسة إلى مقاربة منهجية تعتمد بشكل رئيسي على التحليل النقدي للخطاب عند نورمان فيركلاوف، حيث تم حصر كل الخطابات الرئاسية التي تحدثت عن القضية الفلسطينية من ساعة بدء كل حرب من الحربين الإسرائيليتين على غزة (٢٠١٤و ٢٠٢٣) وحتى نهاية العام الذي حدثت فيه كل حرب منها (حتى ١ نوفمبر ٢٠٢٣)، وذلك بناء على افتراض أن هذه الحرب ستجبر السياسة الخارجية المصرية على إعادة تصدير القضية الفلسطينية للمشهد، حتى لو لم تكن كذلك، وبالتالي نتوقع ان يكون هناك ثراء خطابي في هذه الأوقات، ومن ثم تم

حصر عدد ٦ خطابات في عام ٢٠١٤، و٣ خطابات في عام ٢٠٢٣.

وخلصت الدراسة إلى أن أهم أوجه الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية كما عكستها نصوص خطابات رئيس الجمهورية تمثلت في: الترويج للقضية والحق الفلسطيني في مختلف المحافل الدولية، التأكيد الدائم والمستمر على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، الرفض القاطع لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الدولة المصرية أو على حساب أية دولة أخرى. وكانا السياقان الاقتصادي والسياسي –الداخلي والخارجي– بمثابة محركين فاعلين للاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية، حيث كانت السياقات الاقتصادية والسياسية حاضرة دائمًا في خطابات رئيس الجمهورية، ومُشكِلة للفعل وردود الفعل المصرية بشأن القضية الفلسطينية. فبالإضافة إلى المحددات الاقتصادية والسياسية الوطنية، وموازين القوى الدولية، كانت المصلحة المصرية الوطنية، فضلًا عن مصلحة النظام، هي أهم محددات السلوك الخطابي للرئيس، ومع ذلك، لم يغب عن هذا السلوك مصلحة القضية الفلسطينية إبان الحروب التي خاضها الكيان الإسرائيلي المحتل ضده، وبالتالي كانت هذه المصلحة محددًا آخر لهذا السلوك الخطابي للرئيس.

الكلمات المفتاحية: فلسطين؛ تحليل خطاب؛ الخطاب الرئاسي.

مقدمة

واجه اليهود في أوروبا اضطهاد Persecution شديد لعدة عقود، في ظل سياسة لا سامية، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ذلك الذي انتهى بمأساة إنسانية على يد النازيين الألمان، فيما يُعرف بالهولوكوست Holocaust، والتي راح ضحيتها ملايين من اليهود، وهو الأمر الذي دفع بعشرات الآلاف من اليهود إلى الهجرة من أوروبا، ومن شتى بقاع الأرض، إلى فلسطين؛ تلك الوجهة المفضلة إبان هذه الفترة التاريخية، حيث جرى دعمها ماديًا وسياسيًا من قبل العديد من الحكومات الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا، فضلًا عن الدور الفاعل والتاريخي الذي قامت به الحركة الصهيونية العالمية.

كانت هذه الهجرات نواة للدولة الإسرائيلية التي تم الإعلان عنها في ١٤ مايو ١٩٤٨، في الوقت الذي أنهت فيه بريطانيا انتدابها على الأراضي الفلسطينية، مُنفذة بذلك وعد بلفور، الذي تم الإعلان عنه عام ١٩١٧، والذي تعد فيه بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. دفع هذا الإعلان بقيام دولة إسرائيل بالدول العربية بالدخول في حرب مع هذا الكيان الوليد، تلك التي انتهت بهزيمة عربية غير مسبوقة على يد مجموعة من العصابات اليهودية.

منذ ذلك الحين وحتى اللحظة، لم تغب القضية الفلسطينية عن المشهد السياسي، ليس في مصر فحسب، ولكن في معظم البلدان العربية والإسلامية كذلك، ليس لكونها أرضًا عربية تم الاستيلاء عليها واحتلالها وممارسة كافة الجرائم والمذابح بحق أهلها فقط، ولكن أيضًا لرمزيتها الدينية، باعتبار أن القدس هي أولى القبلتين وثالث الحرمين في المعتقد الإسلامي؛ المعتقد الذي تدين به الغالبية العظمى في هذه البلدان. لذا خاضت البلدان

العربية العديد من الحروب الكبرى ضد هذا الكيان، ولكنها لم تحقق سوى نصرًا بينًا وحيدًا عليه، وهو نصر أكتوبر ١٩٧٣، ليس لضعفٍ عسكري واستخباراتي تعانيه هذه البلدان، بقدر ما كان الدعم الغربي والأمريكي غير المحدود لهذا الكيان هو السبب.

تمثلت هذه الحروب الكبرى الواقعة ضمن هذا الصراع العربي الإسرائيلي في حرب ١٩٤٨، حرب ١٩٥٦، حرب ١٩٧٣، ثم حرب لبنان ١٩٨٢ وحرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، وبالإضافة إلى هذه الحروب الكبرى، كانت هناك العديد من الصراعات والنزاعات والمذابح التي ارتكبتها إسرائيل ضد مواطني العديد من البلدان العربية، خصوصًا في لبنان وفلسطين. فمنذ عام ٢٠١٤ حتى اليوم خاضت إسرائيل خمسة حروب على قطاع غزة– فلسطين– وحده، تلك الحروب كانت على الدوام تذكير للبلدان العربية، على مستوى النخب السياسية والجماهير، بأن إسرائيل هي العدو الأول لها من ناحية، ومن ناحية أخرى بضرورة البحث عن حل دائم وعادل ومستدام للقضية الفلسطينية، وبما يحقق طموحات شعوب هذه البلدان.

وباعتبار أن مصر هي قلب العروبة النابض وأكبر دولة عربية من حيث السكان والقوة العسكرية، فإنه تربطها بفلسطين العديد من الوشائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فضلًا عن الجغرافية والأمنية، فمن الناحيتين الاجتماعية والسياسية ظل معظم الأراضي الفلسطينية تحت السيادة المصرية لفترات طويلة من الزمن من جانب، ومن جانب آخر هناك العديد من المشتركات الاجتماعية بين الشعبين المصري والفلسطيني، أهمها: اللغة والدين وكثير من المكونات الثقافية الأخرى، ومن الناحية الجغرافية والأمنية، كانت الحدود الشمالية الشرقية لمصر مصدرًا لمعظم الغزوات التي جاءت على مصر تاريخيًا، وبالتالي، ظل الاهتمام بهذه الحدود ركنًا رئيسًا من أركان

الأمن القومي المصري على مر التاريخ، ولذا حرصت مصر، على الدوام، على تأمين هذه الحدود.

بحسب ذلك، لم تغب القضية الفلسطينية بكل تمظهراتها عن المشهد السياسي المصري، سواء على مستوى النخبة السياسية والسياسة الخارجية المصرية الرسمية أو على المستوى الجماهيري، ولكن الاهتمام السياسي النخبوي بهذه القضية، وكذلك الجماهيري، مر بعدة انعطافات مؤثرة، حيث ظل هذا الاهتمام –على الدوام– رهنًا بالسياقات العالمية والإقليمية والمحلية المصرية والفلسطينية. ومع ذلك، ظلت القضية الفلسطينية في وعي السياسي المصري باعتبارها قضية وجود.

وعلى هدي ذلك، دائمًا ما كانت تتأثر الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية بالعديد من المتغيرات الداخلية (سواء في الداخل الفلسطيني أو الإسرائيلي أو في الداخل المصري) والخارجية (سواء أكانت دولية أم إقليمية). وشأنها شأن كل المتغيرات السياسية، ظلت الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية رهينة بطبيعة النظام السياسي القائم (مع الأخذ في الاعتبار بديناميات القوى الدولية وتأثيراتها على الواقع المصري)، وخصوصًا شخص رئيس الجمهورية، ففي حين سيطرت فكرة كامل الأرض للفلسطينيين وضرورة تحريرها من المحتل المغتصب في العهد الناصري، جاءت فكرة حل الدولتين مع السادات ومبارك(بعد أن ظهرت بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٧ وعارضتها البلدان العربية)، حتى وصلنا في المرحلة الراهنة إلى رفض إسرائيلي لهذا الحل رغم المساعي المصرية والعربية.

وبحسب ذلك، وعلى اعتبار أن شخص رئيس الجمهورية، رأس النظام السياسي، هو عامل مستقل مؤثر في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد، خصوصًا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، بصرف النظر عن

أهمية أجندة السياسية الخارجية للدولة، والتي قد تصيغ شطرًا كبيرًا من توجهات شخص الرئيس، فإن الدراسة الراهنة تسعى إلى الكشف عن الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية والحلول المطروحة لحلها عبر خطابات رئيس الجمهورية في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣، وذلك عبر فض اشتباك المصالح والالتزامات الوطنية مع السياقات الدولية والإقليمية.

أولًا: إشكالية الدراسة

تتشكل السياسة الخارجية للوحدة الدولية (الدولة) بخصائصها القومية من ناحية، وبقيم وإدراكات صانعي السياسات ومتخذي القرار فيها من ناحية ثانية، وبالبيئة الدولية والإقليمية المحيطة بها من ناحية ثالثة، وهو ما يطرح مسألة موارد هذه الدولة وقدراتها في علاقتها بفاعليتها على المستوى الدولي في مختلف القضايا، ومن ثم مسألة الفجوة الحادثة بين تلك الموارد والقدرات وبين الفاعلية السياسية الدولية[١].

وبحسب ذلك، شهدت السياسة الخارجية المصرية العديد من التغيرات الجذرية خلال النصف الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، حيث تبددت تطلعات مصر وأملها في القومية العربية مع وفاة عبدالناصر، ليخلفه السادات ويُعيد الدفة مرة أخرى صوب الغرب، والولايات المتحدة خصوصًا، فأبرم معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، وما تبع ذلك من مقاطعة عربية لمصر لأكثر من عقد من الزمن، ثم يأتي مبارك ليسير على خطى سلفه وينجح في تحقيق المصالحة مع الدول العربية، وينصب تركيزه على تحقيق أمن نظامه والاستقرار الداخلي، وهو ما قاد –في ظل تغير ديناميكيات اللعبة الدولية ودخول فاعلين جدد، إلى تراجعات عدة في دور مصر الإقليمي والدولي[٢]، وهو الأمر الذي سعى السيسي إلى مراجعته في المرحلة الراهنة، وذلك بالاعتماد على كل من القوى الصلبة

(متمثلة في تعزيز القوة الرادعة للجيش المصري) والقوى الناعمة (متمثلة في السياسة الخارجية ودبلوماسية التنمية).

جماع ما سبق، أنه ليست هناك دولة تفعل ما تريد، ولكن تفعل ذلك في حدود قبول دول العالم لذلك، ومن ثم فهناك عددًا من المتغيرات الموضوعية المحلية والدولية التي تحكم سلوك أية وحدة دولية، سواء في تعاطيها مع الداخل أو الخارج. يُقصد بالمتغيرات الموضوعية المحلية، تلك المتغيرات المتأتية من البيئة الداخلية للدولة، بما فيها المقومات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية والسياسية، وتعني المتغيرات الموضوعية الخارجية، تلك المتغيرات الآتية من التفاعلات مع وحدات دولية أخرى والمواقف الدولية وتراتبات النسق الدولي.

فعلى مستوى المتغيرات الموضوعية الداخلية تعاني مصر من مديونية خارجية عالية(بلغت ٣٢.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٢)، ومعدلات بطالة بين الشباب (بلغت خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ نحو ٧.١٪)[٣]، إضافة إلى العديد من المشكلات الأخرى مثل الفقر والعشوائيات والتضخم، فضلًا عن ارتفاع قيمة خدمة الدين، وإملاءات وشروط صندوق النقد الدولي والمؤسسات المقرضة.

وعلى مستوى المتغيرات الموضوعية الخارجية، فمن ناحية شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية نقلة نوعية في تأكيد للالتزام بمعاهدة السلام بين الطرفين، فحدث تواصل غير مسبوق عبر مسارات استخباراتية وأمنية، وكذلك عبر انعقاد اللقاءات الدورية، فضلًا عن الانخراط معًا في تعاون إقليمي متمثل في منتدى غاز المتوسط والمنظمة الإقليمية للغاز، واستيراد الغاز الإسرائيلي، بعد أن كانت مصر تُصدر الغاز إلى إسرائيل[٤]. ومن ناحية أخرى هناك عدة ملفات تؤرق الدولة المصرية على المستوى الخارجي، أهمها: النفاذ

الإسرائيلي للقارة الإفريقية في سنوات عديدة تراجع فيها الدور المصري، والتهديد التركي خصوصًا بعد التدخل المباشر في الأزمة الليبية (بالرغم من التقارب السياسي الراهن بين القاهرة وأنقرة)، التهديد الآتي من منابع نهر النيل، شريان الحياة المصرية[٥]، ناهيك عن التهديدات الآتية من الحدود الغربية (ليبيا)، ومن الجنوب (السودان وأزمة اللاجئين)، ومن أقصى الشمال الشرقي (فلسطين وإسرائيل).

وتأسيسًا على ذلك، فإن هذه المتغيرات (الداخلية والخارجية) تُعد مكونات رئيسية للأمن القومي المصري، وبما أن من أهم أهداف السياسة الخارجية لمصر –كما لأية وحدة دولية– هو المحافظة على الأمن القومي للدولة، فإنه يُفترض أن تتعاطى هذه السياسة مع هذه المتغيرات وتلك الملفات بما يضمن تحقيق هذا الهدف وبما يحقق المصلحة الفضلى للدولة وأشقائها. وعلى هذا الأساس كانت الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية باعتبارها من أهم الملفات –تاريخيًا– التي أثرت وتأثرت بالسياسة الخارجية المصرية، والتي تُمثل في دراستنا الراهنة بالدبلوماسية الرئاسية(ممثلة بالخطابات التي عالجت القضية) للرئيس عبدالفتاح السيسي.

وبناء على هذا الطرح، فبحسب البعض فقد شهدت العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية نقلة نوعية في مسار دعم القضية الفلسطينية مع قدوم الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم في مصر، حيث حرص على الدوام بإعادة تقديم القضية الفلسطينية للواجهة الدولية، عبر استخدام الإمكانات الدبلوماسية للدولة المصرية، وذلك بعد أن باتت القضية في دائرة محدودة، وبعد أن انفردت إسرائيل بالتصرف غير المسئول في مقدرات الشعب الفلسطيني ومارست أقسى أشكال العدوان وارتكبت جرائم الحرب في حقه[٦].

وعلى هدي ذلك، تتأسس الدراسة الراهنة على فرضية رئيسة مفادها أن خطابات رئيس

الجمهورية التي تُعالج القضية الفلسطينية هي بمثابة المنافستو التي تتبعه مجمل السياسة الخارجية المصرية في تعاطيها مع هذه القضية، وبالتالي فإنها (أي الدراسة) ستعمد إلى تحليل هذه الخطابات من أجل بيان مسارات الاستجابة المصرية بالقضية الفلسطينية وجهود التسوية التي يطرحها؛ أي مجمل الأفعال وردود الأفعال تجاه هذه القضية، وذلك بالنظر إلى المتغيرات الداخلية والخارجية والمصلحة الوطنية المصرية.

وبالتالي، تأتي الدراسة الراهنة في وقت حرج من مسار القضية الفلسطينية، حيث الحرب الدائرة الآن في غزة، وما يلاحق مصر في الوقت نفسه من انتقادات بشأن تعاملها مع القضية الفلسطينية بشكل يراه البعض أنه غير كاف، ما يضعها في مرمى النقد ويُعرضها للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية، ومن ثم، فإن استجلاء هذا الاستجابة المصرية مع القضية الفلسطينية، ربما يُبدد بعض هذه الشكوك.

وتستند هذه المعالجة إلى اعتبار أن للغة طابع وجودي يسبق الإنسان، فهي المكان الذي يفكر فيه، ومن هنا تأتي خطورتها عليه أو خطورة أن ينكرها هذا الإنسان[٧]؛ تتشكل اللغة في عديد من الصور، منها صورتها كخطاب، سواء كان مكتوبًا أو مسموعًا أو مرئيًا، والخطاب ليس في حقيقته سوي لعبة، لعبة كتابة في مرحلة أولي، ولعبة قراءة في مرحلة تالية، ولعبة تبادل في مرحلة أخيرة، تلك المراحل جميعًا لا تعتمد سوي الرموز في إتمامها. وهكذا يلغي الخطاب ذاته بمجرد أن يضع نفسه ضمن نظام الدال[٨].

للخطاب جسد متكامل يحمل معاني حرفية وأخرى ضمنية، لها مقاصد موضوعية وأخري إجمالية. المعاني الحرفية هي تلك الدلالات التي تُمليها علينا مفردات الخطاب كونها القصد المباشر له، أما الدلالات الضمنية فهي المعاني التي لا نستقيها من الدلالة الحرفية لهذا الخطاب، بل نحتاج إلى عدة وسائط كالكفاءة اللغوية والذهنية، فضلًا عن السياق، لاكتشافها [٩].

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة من هدف رئيس مفاده :"**الكشف عن طبيعة الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية كما تطرحها خطابات رئيس الجمهورية**"، وتتفرع منه عدد من الأهداف الفرعية:

١. الكشف عن المنصات/المناسبات التي أُلقيت منها الخطب ورمزيتها في دعم القضية الفلسطينية.
٢. تبيان الحلول المصرية للتسوية وإحلال السلام.
٣. الكشف عن الفواعل الحاكمة لمفردات الخطاب وتوجهات المُرسل.

ثالثًا: تساؤلات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، يمكن صياغتها في صورة مصفوفة متتابعة من التساؤلات على النحو التالي:

١. ما المنصات/المؤسسات التي ألقيت منها الخطابات الرئاسية التي عالجت القضية الفلسطينية؟ وما رمزية تلك المنصات في دعم القضية؟ وما كان الجمهور المباشر (الحضور) وغير المباشر (المستهدف بالخطابات)؟
٢. ما الحلول التي تطرحها خطابات الرئيس لتسوية القضية الفلسطينية وإحلال السلام؟ وأي استنادات فكرية أو أيديولوجية أو برجماتية وطنية تعتمدها تلك الحلول؟
٣. ما الفواعل السياسية والاقتصادية والشخصية التي تحكم مفردات الخطاب وتوجهات الرئيس في تعاطيه مع القضية الفلسطينية؟

رابعًا: أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة الراهنة من عدد من الاعتبارات على النحو التالي:

١. تأتي هذه الدراسة في وقت حرج للقضية الفلسطينية بعد الهجمة الأخيرة (٧ أكتوبر ٢٠٢٣) لحركة حماس على الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل في غلاف قطاع غزة، ورد الفعل الإسرائيلي المبالغ فيه الذي أودى بحياة الآلاف من المدنيين من ناحية، والضغوط الدولية على الدولة المصرية من أجل السماح بتهجير سكان قطاع غزة إلى سيناء، فضلًا عن السماح بعبور رعايا العديد من الدول عبر معبر رفح المصري بدون مقايضة بدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع.

٢. هناك بعض الانتقادات العربية والإسلامية لموقف مصر من القضية الفلسطينية، حيث تدعو بعض المواقف إلى تدخل مصري مباشر أو غير مباشر في هذا الصراع، وذلك في مخالفة صريحة لمعاهدة السلام الموقعة مع إسرائيل.

٣. تأتي هذه الدراسة من أجل تبيان طبيعة الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية ومحددات هذه الاستجابة في ضوء السياقات المحلية والإقليمية والدولية، تلك السياقات التي تكبح جماح أية وحدة دولية تحاول تجاوزها.

٤. كما تأتي الدراسة لسد فجوة بحثية في هذا الإطار، حيث لم تتناول أية دراسة – في حدود اطلاع الباحثة– القضية الفلسطينية كما تعرضها الخطابات الرئاسية في مصر.

خامسًا: مفاهيم الدراسة:

تنطلق الدراسة من ثلاثة مفاهيم رئيسة، هي: الخطاب، الاستجابة المصرية، والقضية الفلسطينية، ويمكن بيانها على النحو التالي:

(أ) مفهوم الخطاب:

كان استخدام مفهوم "الخطاب" في السابق للدلالة على الصياغة الشكلية للنص أو

الكتابة، ولكنه اكتسب– خلال العقود الأخيرة من القرن المنصرم، عددًا من المعاني الإضافية التي زاحمت هذا المعني، وكان السبب الرئيس في تنوع تلك المعاني هو بروز الدراسات اللسانية الحديثة التي تأثرت بها نظرية الأدب والنقد الأدبي مع ظهور البنيوية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي(١٠).

وعلى هدي ذلك، يُشار إلى الخطاب في الموسوعة العربية بأنه النص أو الحديث أو القول(١١). أما الخطاب عند "جابر عصفور" فهو الطريقة التي تُشكل بها الكلمات نظامًا متتابعًا تُسهم به في نسق كلي متغير باستمرار ومُتحد في خواصه، وذلك على نحو يمكن معه أن تتألف الجمل في نصوص بعينها لتُشكل خطابًا أوسع ينطوي على أكثر من نص مفرد، وكذلك قد يُوصف الخطاب بأنه مجموعة دالة من أشكال الأداء اللفظي، تلك التي تنتجها مجموعة من العلاقات أو يوصف باعتباره مساق للعلاقات المتعينة التي يتم استخدامها لتحقيق أغراض معينة (١٢).

ويعرف "بنفست" الخطاب بأنه كل تلفظ يفترض متكلمًا ومُتلقيًا، يهدف الأول التأثير على الأخر بطريقة ما، أما "تودروف" فقد عرفه بأنه أي تلفظ أو فعل كلامي يفترض وجود راوٍ ومتلقٍ، وفي نية الأول التأثير على الثاني بطريقة ما(١٣). أما الخطاب عند فوكو ليس بنية إدراكية أو لا شعورية ذات طابع فكري خالص ينمو ويتطور وفق ديالكتيك داخلي فقط، وإنما هو أداة لقوة تتبناه مجموعة أفراد داخل المجتمع ، هؤلاء الأفراد لديهم أهداف ومصالح مشتركة، ومن ثم يمثلون نسيجًا اجتماعيًا وثقافيًا خاصًا داخل هذا المجتمع في لحظة تاريخية متعينة(١٤).

وبحسب ذلك، ربط فوكو الخطاب بالسلطة فهو شيء بين الأشياء وهو كل الأشياء وهو موضوع صراع بغية الحصول على السلطة، ومن ثم فالخطاب ليس انعكاسًا للصراعات السياسية فقط، بل هو مسرح يتم فيه استثمار الرغبة، وهو نفسه ساحة الرغبة

والسلطة. وبحسب فوكو، فإن خطورة الوسائل القمعية التي تمارسها السلطة بواسطة الخطاب ليست راجعة في نظر فوكو إلى وسائل التحكم الخارجية التي عرفتها الكلمة المكتوبة عبر تاريخها العصيب منذ عهود الظلام وحتى بدايات عصر الديمقراطية، وإنما إلى عملية التنظيمات الداخلية للخطاب ذاته(١٥).

وعلى هدي ذلك، فالخطاب شأنه شأن القوة والرغبة يتكشف في كل المجتمعات ضمن سياق الضوابط الخارجية التي تتمظهر في شكل قواعد للاستبعاد، وقواعد تقرر ما يجب وما يمكن أن يُقال وما لا يجب وما لا يمكن أن يُقال، ومن له الحق في الكلام حول موضوع بعينه، وأي السلوكيات يمكن اعتبارها معقولة وأيها تُصنف كخاطئة(١٦). وفقا لذلك فالخطاب هو عبارة عن عدد محدود من العبارات التي نستطيع تحديد شروط وجودها، ولذلك فالخطاب ليس شكلاً مثاليًا أو لا زمانيًا لا يمكننا أن نتسائل عن انبثاقه وظهوره في هذه اللحظة بالذات، لكنه جزء من الزمن يطرح حدوده الخاصة وألوان قطيعته وتحولاته والأنماط النوعية لزمانينيته(١٧).

أدي ذلك التوسع في استخدام مفهوم الخطاب إلى أن يفرض كل حقل معرفي على المفهوم مسلماته وإشكالاته، بحيث صار المفهوم يتسم بالنسبية والاختلاف الشديدين، فبينما يطبق البعض مفهوم الخطاب ليقتصر على مجرد أساليب الكلام والمحادثة، يوسعه البعض الآخر ليجعله مرادفًا للنظام الاجتماعي، حيث يصير كل شئ خطابًا. وكما يؤكد المتخصصون فتحليل الخطاب لا يجيب بالقطع عن كل الأسئلة الخاصة، ولكنه يحاول أن يطل على النص من أعلى ليكون فكرة عامة وشاملة عنه، وذلك كمقدمة لسبر غور النص، بالتعرف على ما يضمره من قضايا وميول واتجاهات ومفهومات، فتحليل الخطاب هو محاولة للتعرف على الرسائل التي يود النص أن يرسلها وأن يضع هذه الرسائل في سياقها التاريخي والاجتماعي(١٨).

ويقوم أي خطاب على جملة من المفاهيم الأساسية هي[١٩]:

- **المرسل:** وهو طرف الخطاب الأول والذي بدونه لا يكون هناك خطاب، فيتجه به إلى الطرف الثاني بقصد إفهام مقاصده أو التأثير فيه، ولذلك يختار الكلمات والرموز بما يتناسب مع منزلته ومنزلة المرسل إليه.
- **المرسل إليه:** وهو طرف الخطاب الآخر، وإليه تتجه النصوص التي تعبر عن مقاصد المرسل. ومن ثم، فهو يُمارس، بشكل غير مباشر وغير مقصود، دورًا في توجيه المرسل عند اختيار أدواته وصياغة خطابه؛ انطلاقًا من علاقاته السابقة بالمرسل وموقفه منه، وهو الطرف الذي يمارس تفكيك الخطاب ويؤوله، لمعرفة مقاصد المرسل وأهداف الخطاب التي يراها من خلال الخطاب ويريد أن يحققها.
- **السياق** : وهو ما يشكل الإطار الذي يسهم في ترجيح أدوات بعينها واختيار أليات مناسبة لعملية الفهم والتأويل بين طرفي الخطاب.

وبناء على ما سبق، يمكننا تحديد المفهوم الإجرائي التالي لتحليل الخطاب: **"تحليل الخطاب هو قراءة تأويلية للنصوص المكتوبة في ضوء السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الداخلي والخارجي المحيط بإنشاء تلك النصوص وإلقائها".**

(ب) الاستجابة المصرية:

يمكننا تعريف الاستجابة المصرية إجرائيًا بأنها: "جملة السياسات والقرارات والأفعال التي اتخذتها الدولة المصرية حيال القضية الفلسطينية".

(ج) القضية الفلسطينية:

يمكن تعريف القضية الفلسطينية إجرائيًا بأنها: " قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والذي استمر منذ وعد بلفور عام ١٩١٧م وحتى الآن".

سادسًا: الإطار المنهجي للدراسة

(أ) **نوع الدراسة:** تحليلية وصفية، حيث تسعى الدراسة إلى وصف نصوص الخطابات الرئاسية التي أُلقيت إبان العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية منذ عام ٢٠١٤ وحتى عام ٢٠٢٣، وكذلك تحليل تلك الخطابات لبيان ما أُضمر داخلها من أهداف وغايات لتسوية الصراعات الدائرة مستندًا إلى السياقات المحلية والدولية المحيطة بكل خطاب.

(ب) **منهج الدراسة:** تستند الدراسة إلى مقاربة منهجية تعتمد بشكل رئيسي على التحليل النقدي للخطاب عند نورمان فيركلاوف، حيث ينظر إلى تحليل الخطاب باعتباره نظامًا متكاملًا لتحليل العلاقة الجدلية بين الخطاب، بما يشتمله من نص وعمليتي الإنتاج والتفسير، وبين كافة مكونات الممارسة الاجتماعية، مفترضًا أن استخدامات اللغة المتغيرة قد تعكس تغييرات بعينها في البنى الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية في المجتمعات المعنية.

وعلى هدي ذلك، ينظر فيركلاوف إلى الخطاب باعتباره ممارسة اجتماعية، وهو ما يعني أولًا أن اللغة جزء من المجتمع وليست خارجة عنه، وثانيًا أن اللغة عملية اجتماعية، وثالثًا، أنها عملية يتحكم فيها المجتمع، وبالتالي فهي تخضع لضوابط جوانب اجتماعية أخرى غير لغوية. ويترتب على تلك الرؤية ثلاثة افتراضات على النحو التالي[٢٠]:

١. **اللغة جزء من البنية الاجتماعية للمجتمع**، ومن ثم فالظواهر اللغوية هي ظواهر اجتماعية؛ بمعنى أنه إذا تكلم الناس أو صمتوا أو أنصتوا أو كتبوا أو قرؤوا، إنما يفعلون ذلك بطرائق يحددها ويضبطها المجتمع، كما أن لها آثارها الاجتماعية كذلك.
٢. **أن اللغة عملية اجتماعية**، وعليه فالنص مُنتَج لا عملية، كونه نتاج لعملية إنتاج

النص التي هي اجتماعية بالأساس، ومن ثم يُنظر إلى الخطاب كونه عملية تفاعل اجتماعي كاملة الأركان، لا يمثل النص إلا جزءًا منها. تتضمن هذه العملية، بالإضافة إلى النص ذاته، عمليتين: **عملية الإنتاج** والتي يعتبر النص نتاجًا لها، **وعملية التفسير** والتي يعتبر النص موردًا رئيسًا لها. وعلى ذلك فتحليل النص لا يمثل إلا جزءًا من تحليل الخطاب، ومن ثم لا بد من التفاعل بين خصائص النص ونطاق واسع مما يُعرف بـ "موارد الأعضاء" وهي كل ما يحمله الأفراد في عقولهم وينهلون منه متى وجدوا أنفسهم في مواجهة النصوص.

٣. **تخضع اللغة لضوابط اجتماعية غير لغوية**، فحتى الموارد التي ينهل منها الأعضاء في إنتاجهم وتفسيرهم للنصوص ، إنما هي موارد معرفية تتواجد في رؤسهم، ولكن منشئها لا يعدو كونه اجتماعيًا؛ فهي اجتماعية، وتعتمد على العلاقات الاجتماعية التي ولدتها، كما غنها تتسم بالتفاوت في توزيعها.

وتأسيسًا على هذا الطرح، جاءت العديد من الاستراتيجيات التحليلية التي تُستخدم لسبر أغوار الخطاب، وهي تستعصي على الحصر لكثرتها، ولكن عادة ما يتم تصنيفها تصنيفًا عامًا، حسب عدد من المعايير، نذكر منها: معيار العلاقة التخاطبية بين أطراف الخطاب، وفي ضوء هذا المعيار يمكننا تعيين استراتيجيتين تحليليتين؛ تُعرف إحداها بالاستراتيجية التضامنية، وفيها يصبح طرفا الخطاب وكأنهما من الأقران، ويمكن أن يعبر المرسل عن تلك العلاقة بأدوات لغوية كثيرة كالضمائر، والأخرى هي الاستراتيجية التوجيهية، وفيها يبرز دور السلطة الاجتماعية وغير الاجتماعية في إعطائها المرسل نفوذ يمارسه من خلال الأدوات اللغوية، وهي استراتيجية لا تمارس فعلها إلا بناء على معرفة أطراف الخطاب بسياقه والعلاقة بينهم [٢١].

ويعتمد آخرون تصنيفاً آخر لاستراتيجيات تحليل الخطاب ينطلق من استراتيجية ذات

أُفق مفتوح تستدعي أي أطر معرفية وأساليب تحليلية من أجل الكشف عما هو مستتر في النص من معان، وهو ما سنعتمده في دراستنا الراهنة، وتسمح هذه الاستراتيجية باستخدام استراتيجيات فرعية مثل:

١. **تفكيك النص:** وذلك من خلال رفض أو نقد المعني الظاهر وافتراض وجود عالم مفتوح من المعاني والعلاقات، بالإضافة إلى رفض التفسيرات الشائعة حول النصوص والتي تتحيز لمعنى دون آخر، حيث يتحرر قارئ النصوص من سلطة الإطار، ويغوص في داخله باحثًا عن المعاني والدلالات، وربما التناقضات.
٢. **نقد النص والسياق:** تنظر هذه الاستراتيجية إلى النصوص على إنها تُنتَج عبر أفراد ينخرطون في نسيج المواقف الاجتماعية، فالذي ينتج النص يدخل إلى اللغة محمل باستعدادات مختلفة، كما إنه يحمل في ذاكرته تاريخًا له دلالات سياسية وإيديولوجية، لذا يعكس النص هذه الأطر الإيديولوجية، كما يكشف كذلك عن علاقات القوة والهيمنة، ومن ثم لا يمتد النقد عبر هذه الاستراتيجية إلى النص فقط، بل يمتد كذلك إلى كل المكونات المرتبطة ببنية النص ككاتب النص والبناء الاجتماعي الثقافي الذي يتشكل النص في إطاره(٢٢).
٣. **التأويل:** فتحليل الخطاب لا يخرج عن كونه تأويلاً للنصوص يحتمل الصواب والخطأ، فلسنا بصدد مادة صلبة يمكن من خلالها الحديث عن معايير الصدق والثبات، ومن ثم فالإلتقاء بين النص والمحلل هو التقاء ذاتي تظهر فيه الآفاق(أفق الباحث وأفق النص الذي يحلله)، والتأويل هو محاولة لاكتشاف المعاني المستترة في النصوص، والمعني لا يمكن اكتشافه إلا من خلال فهم السياق الذي ظهر فيه النص، وكذلك سياق تلقي النصوص وتداولها، وعليه يبقى النص الذي ينتجه الباحث من تحليله للخطاب نصًا مفتوحًا، قابلًا للنقد والتأويل والتفكيك(٢٣).

وبحسب هذا الطرح، بالإضافة إلى الاستفادة من فرضية اللغة/ الخطاب كممارسة اجتماعية، وكذلك من الاستراتيجيات التحليلية آنفة الذكر، سنعتمد على المراحل الثلاثة، التي حددها فيركلاوف، للتحليل النقدي للخطاب في كتابه اللغة والسلطة، وهي[٢٤]:

١. **مرحلة الوصف:** وفيها يتم وصف الخصائص الشكلية للنص/النصوص التي ستخضع للتحليل.
٢. **مرحلة التفسير:** وهي مرحلة تختص بالعلاقة بين النص والتفاعل؛ أي بالنظر إلى هذا النص باعتباره عملية إنتاج وموردًا للتفسير.
٣. **مرحلة الشرح أو التأويل:** وهي مرحلة تختص بالعلاقة بين التفاعل والسياق، أي بالضبط الاجتماعي لعمليات الإنتاج والتفسير والآثار الاجتماعية لهما، وفي كل من مرحتلي التفسير والتأويل يقدم المحلل تفسيرات لعلاقات معقدة خفية.

وعلى هدي ذلك، سوف نعمد إلى تحليل الخطب الرئاسية وفق مستويين من التحليل؛ المستوى الأول يتصل بالسياق الداخلي للنصوص المعنية وفق متغيرات المنصة/المناسبة وبنية النص والضمائر والمفردات، والمستوى الثاني يتعلق بالسياق الخارجي للنصوص ونوايا الرئيس والأهداف المُراد تحقيقها من النص، سواء تعلق الأمر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية أو الخارجية، وذلك وفق متغيري السياق الظرفي والتناص.

(ج) عينة الدراسة: تعتمد الدراسة على عينة عمدية من الخطابات الرئاسية التي أُلقيت من منصات وفي مناسبات مختلفة، حيث تم الوصول إلى الخطابات من خلال الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات (متاح على الرابط: https://www.sis.gov.eg/section/0/5062?lang=ar)، وتمت المعاينة على النحو التالي:

١.تم اختيار أوقات الحرب بين الإسرائيليين والفلسطينين كنقطة بداية للبحث عن الخطابات الرئاسية التي تتناول القضية الفلسطينية، وهي شملت خمسة حروب منذ ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٣: حروب أعوام ٢٠١٤، ٢٠١٩، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ولكن وقع الاختيار بشكل عمدي على حروب عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٣.

٢.تم حصر كل الخطابات الرئاسية التي تحدثت عن القضية الفلسطينية من ساعة بدء كل حرب من الحربين (٢٠١٤و ٢٠٢٣) وحتى نهاية العام الذي حدثت فيه كل حرب منها(حتى ١ نوفمبر ٢٠٢٣)، وذلك بناء على افتراض أن هذه الحرب ستجبر السياسة الخارجية المصرية على إعادة تصدير القضية الفلسطينية للمشهد، حتى لو لم تكن كذلك، وبالتالي نتوقع ان يكون هناك ثراء خطابي في هذه الأوقات.

٣.في عام ٢٠١٤ تم حصر عدد ٦ خطابات عالجت القضية الفلسطينية، وفي عام ٢٠٢٣ تم حصر ٣ خطابات.

وبحسب التأسيس النظري والمنهجي السابق، يمكننا استعراض نتائج تحليل خطابات رئيس الجمهورية بشان القضية الفلسطينية وفق مستويين من التحليل، بحسب منظور التحليل النقدي للخطاب عند فيركلاوف، على النحو التالي:

١. المستوى الوصفي التحليلي للنصوص
٢. المستوى التفكيكي التأويلي للنصوص

أولًا: المستوى الوصفي التحليلي للنصوص:

وفقا لإطار فيركلاف، فإن المرحلة الأولى في تحليل الخطاب هي مرحلة الوصف، حيث يتناول الباحثون في هذه المرحلة بنية النص والضمائر والمفردات كعناصر خطابية لغوية يمكن أن تساعد في الكشف عن أيديولوجيات المتحدث وخلفياته الفكرية

والعقائدية[٢٥]. وبحسب ذلك، سنتطرق لعملية الوصف التحليلي للنص وفق أربعة متغيرات، هي: دلالة المنصة/المناسبة التي ألقى من خلالها رئيس الجمهورية خطاباته، بنية هذه النصوص، دلالة الضمائر المستخدمة فيها، ودلالة المفردات المستخدمة كذلك، وذلك على النحو التالي:

(أ) دلالة المنصة/المناسبة:

فكما أن المعنى المباشر للألفاظ، وكذلك المعاني المضمرة لها، تتوقف على السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أُنتجت فيها من ناحية، وأيضًا على وجود اللغة المشتركة بين المتلقي والمستقبل، ما يُيسر عملية الفهم والتفسير والتأويل، من ناحية أخرى، فإن هذا المعنى يتخذ العديد من المسارات بحسب المنصة أو المناسبة التي يتم فيها إنتاج أو إلقاء هذه النصوص على المتلقين. وفي هذا السياق، نفترض أن الخطاب الرئاسي الذي يُلقى في مناسبة وطنية محلية، ربما تختلف الألفاظ المستخدمة ومقاصدها عن تلك الخطابات الرئاسية التي تُلقى في مناسبات دولية أو إقليمية.

جدول (١)

المناسبة/المنصة

المناسبة/المنصة	٢٠١٤	٢٠٢٣
ثورة يوليو	١	
مؤتمر صحفي	٣	
حوار مع جريدة سعودية	١	
حوار مع تليفزيون فرنسي	١	
مؤتمر صحفي مع المستشار الألماني		١

حفل تخرج الكليات العسكرية		١
قمة القاهرة للسلام		١
المجموع	٦	٣

والمتأمل في نتائج الجدول السابق (رقم١) سيجد أن المناسبات/المنصات التي اعتمدها رئيس الجمهورية من أجل إلقاء خطاباته بشأن القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومقدراته (في عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣)، قد تنوعت بشكل كبير، وهو ما قد يعني أن الرئيس أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين لا يترك مناسبة إلا ويروج للقضية ولحق الشعب في تقرير مصير وفي إقامة دولته المستقلة.

ففي عام ٢٠١٤ اعتمد الرئيس أربعة مناسبات/منصات في إلقاء خطابه، وهي: ذكرى ثورة يوليو (١ خطاب)، مؤتمر صحفي (٣ خطابات، منها لقاء مع رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة ورئيس وكالة أنباء الشرق الأوسط)، حوار مع جريدة عكاظ السعودية (١ خطاب)، وحوار مع قناة فرنسا ٢٤ الفرنسية (١ خطاب). أما في عام ٢٠٢٣، كانت هناك ثلاثة خطابات موزعة على ثلاثة منصات/مناسبات مختلفة، هي: حفل تخرج دفعات جديدة من الكليات العسكرية، مؤتمر صحفي مع المستشار الألماني **شولتس** في القاهرة، وقمة القاهرة للسلام.

وبالنظر إلى هذه المنصات سنجد أنه في عام ٢٠١٤ قد ركز السيد الرئيس على المنصات الإعلامية في طرح القضية الفلسطينية، حيث اعتمد على الإعلام في خمسة خطابات من أصل ستة تناولت القضية الفلسطينية في هذه السنة، بعد العدوان الإسرائيلي عام ٢٠١٤، وهو اختيار موفق إلى حد كبير في ضوء رغبة الرئيس للظهور في مختلف

وسائل الإعلام باعتباره رجل داعي للسلام ومبرزًا لدور مصر الإقليمي، خاصة بعد المقاطعة الأمريكية والغربية بعد أحداث ٢٠١٣.

وفي عام ٢٠٢٣ اختلف الأمر، حيث كانت هناك ثلاثة منصات، منهما منصة واحدة إعلامية في المؤتمر الصحفي للرئيس مع المستشار الألماني في القاهرة. أما بالنسبة لكلمة الرئيس في حفل تخرج دفعات جديدة من الكليات العسكرية، فربما تحمل معانٍ عديدة، أهمها أنها قد تحمل تذكير بالدور العسكري المصري في الصراع العربي الإسرائيلي، وهو ما ينطبق كذلك على كلمة الرئيس السيسي خلال إجراءات تفتيش حرب الفرقة الرابعة المدرعة بالجيش الثالث الميداني (وهي غير خاضعة للتحليل، لأنها غير منشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات).

(ب) بنية النصوص:

يخضع للتحليل تسعة خطابات لرئيس الجمهورية، تناولت القضية الفلسطينية بعد عدواني عام ٢٠١٤ وعام ٢٠٢٣، تتخذ هذه الخطابات أو بالأحرى النصوص بنية محددة في معظمها. فمن ناحية، نجد أنه بالنظر إلى الجدول التالي (رقم ٢) فبعض هذه النصوص تناول القضية الفلسطينية بمفردها، بواقع نصين، وبعضها عالج القضية الفلسطينية ضمن معالجة قضايا أخرى (بواقع سبعة نصوص).

جدول (٢)

القضية الفلسطينية في نصوص خطابات الرئيس

التخصيص	التكرار
مخصص لفلسطين	٢
غير مخصص لفلسطين	٧

المجموع	١٠

ومن ناحية أخرى، نجد أن البنية الداخلية للنصوص ذاتها، تختلف باختلاف موقع القضية الفلسطينية في النص (هل النص مخصص لمعالجة القضية الفلسطينية أو لمعالجتها ضمن قضايا أخرى)، وطبيعة المناسبة أو المنصة التي تستضيف النص. فبالنظر إلى النصوص الموجودة في الحوار التليفزيوني أو الصحفي، سيجد أن ترتيب النص وبنيته يُحددها، بشكل كبير، المحاور، وبالتالي فموقع القضية الفلسطينية من النص يختلف باختلاف ترتيب أسئلة المحاور، أما بالنسبة للكلمات الحرة، فبنيتها على النحو التالي:

١. **كلمة الرئيس بمناسبة الذكرى ٦٢ لثورة ٢٣ يوليو (٢٠١٤):** بدأت الرئيس كلمته بنداء لشعب مصر الأبي الكريم، ثم تحول إلى إبراز دور الجيش في ثورة يوليو ١٩٥٢، وأهداف هذه الثورة، ومقارنة ذلك بما حدث في يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣، وبعد ذلك انتقل إلى ذكر التحديات التي تواجه الدولة المصرية والمكائد التي تُحاك لها. وختم الرئيس حديثه بالأزمة في غزة وما قدمته مصر للقضية الفلسطينية.

٢. **كلمة الرئيس في المؤتمر الصحفي مع رئيس الوزراء الإيطالي(٢٠١٤):** بعد الترحيب بالضيف، أكد الرئيس على العلاقات المصرية الإيطالية القوية، وأن إيطاليا هي الشريك الأوروبي الأول لمصر، والثاني على مستوى العالم، ثم أضاف أن مباحثاته مع رئيس الوزراء الإيطالي تناولت الأوضاع المأزومة في غزة، وأكد سيادته على توافق الرؤى –بشأن هذه القضية– بين مصر وإيطاليا، ثم دعا إلى وقف إطلاق النار. وبعد ذلك أكد الرئيس أن المباحثات شملت أيضًا الأوضاع في ليبيا، ثم تم فتح الباب للأسئلة، والتي تضمنت قضايا فلسطين وليبيا وتدخل الناتو في ليبيا وحرب مصر على الإرهاب.

٣. **كلمة الرئيس في المؤتمر الصحفي مع نظيره القبرصي ورئيس الوزراء اليوناني (٢٠١٤):** بدأ الرئيس كلمته بالترحيب بالرئيس القبرصي ورئيس الوزراء اليوناني، كاشفًا عن أن الهدف من لقاءه بهما هو تعزيز العلاقات بين بلدانهما وتعزيز التعاون في محاربة الإرهاب. ثم أكد سيادته أن المشاورات قد شملت الحديث عن منطقة الشرق الأوسط وخاصة القضية الفلسطينية وتطورات الأوضاع في كل سوريا والعراق، وجهود مكافحة الجماعات الإرهابية والقوى الداعمة لها وسبل تعزيز هذه الجهود، فضلاً عن الوضع في ليبيا وكيفية دعم شرعية المؤسسات المنتخبة. ثم اختتم الرئيس كلمته بالقول بأن مصر تولي أهمية كبيرة لإطار التعاون الثلاثي بوصفه يمثل خطوة جديدة على طريق ترسيخ التعاون العميق.

٤. **كلمة الرئيس في حفل تخرج دفعات جديدة من الكليات العسكرية (٢٠٢٣):** بدأ الرئيس كلمته بإلقاء السلام على الشعب مصر وخريجي الكليات العسكرية ورجال الجيش، ثم هنأ الخريجيين بانضمامهم إلى صفوف القوات المسلحة المصرية، ثم ينتقل بعد ذلك إلى صلب القضية الفلسطينية مُشيرًا إلى الدور المصري الكبير في هذه القضية وفي كل القضايا العربية، وبعدها دعا أطراف الصراع (إسرائيل وجماعات المقاومة الفلسطينية) إلى تغليب لغة العقل والحمة والالتزام بضبط النفس وإخراج المدنيين من دائرة العنف، والعودة إلى المسار التفاوضي، ثم أعاد تأكيد أن مصر تقف بجانب الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه، ثم دعا إلى ضرورة تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة. في النهاية أكد الرئيس على أن الشعب والجيش قد واجهوا على مدار عقد من الزمان قوى الشر والإرهاب بهدف صياغة مستقبل جديد لمصر.

٥. **كلمة الرئيس في المؤتمر الصحفي المشترك مع مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية:** بعد نداء للمستشار الألماني **أولاف شولتس** ، والسادة الحضور، قدم سيادته ببالغ

الأسى التعازي لضحايا القصف الوحشي للمستشفى الأهلي المعمداني بقطاع غزة، ومن ثم أكد إدانة مصر لكافة الأعمال العسكرية التي تستهدف المدنيين، وطالب المجتمع الدولي بالتدخل لوقفها. تبع ذلك ترحيبًا بالمستشار الألماني **أولاف شولتس**، وتأكيدًا على عمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، ثم انتقل مرة أخرى إلى الحديث عن التصعيد العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة ونتائجه الكارثية على أرواح المدنيين والأطفال والنساء، ومخاطر استمرار هذا التصعيد. ثم تطرق سيادته إلى دور مصر في احتواء الأزمة، وتأكيدها على ضرورة إدخال المساعداة والتزامها باستمرار استقبال تلك المساعدات وإدخالها إلى القطاع. وفي النهاية أكد السيد الرئيس على رفض مصر لأية محاولات لتهجير الفلسطينيين، ثم أعرب عن أمله أن تكون هذه الزيارة، خطوة رئيسية نحو إنهاء الأزمة الحالية.

٦. **كلمة الرئيس أمام قمة القاهرة للسلام (٢٠٢٣):** بدأ سيادته الكلمة بنداء إلى ملوك وأمراء ورؤساء الدول والحكومات والسادة رؤساء الوفود، وأيضًا الحضور، ثم أكد أن شعوب العالم تترقب مواقفنا الإنسانية تجاه التصعيد العسكري في غزة. وبعد ذلك أدان السيد الرئيس أي استهداف للمدنيين، ومن ثم عبر عن دهشته لوقوف العالم موقف المتفرج في مواجهة الأزمة الكارثية التي يتعرض لها الفلسطينيون في غزة، متسائلًا عن الاتفاقيات والقوانين الدولية المجرمة لمثل هذه الأفعال. ثم يتطرق سيادته إلى جهود مصر من أجل إنهاء هذه الأزمة، ومحاولة إدخال المساعدات بشكل مستدام، وبعد ذلك تحول سيادته إلى التاكيد على رفض مصر التام لتهجير الفلسطينيين. وفي النهاية يضع سيادته أهدافًا لهذه القمة متمثلَة في: ضمان التدفق الكامل والآمن والسريع والمستدام، للمساعدات الإنسانية لأهل غزة، ثم الانتقال فورًا إلى التفاوض حول التهدئة ووقف إطلاق النار، ثم البدء العاجل في مفاوضات لإحياء عملية السلام، وصولًا لإعمال حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(ج) دلالة الضمائر:

يُعد استخدام الضمائر بأنواعها، متصلة ومنفصلة ظاهرة ومستترة، من القرائن المهمة التي تكشف عن الكثير من مضمرات النصوص وشخصية منتجها أو ملقيها ومعتقداته وأيديولوجياته السياسية. والمتتبع لبيانات الجدول التالي (رقم ٣) سيجد أن هناك ثلاثة ضمائر اعتمدناها في وصفنا لنصوص الخطابات الرئاسية موضع التحليل، وهي: "أنا" و "ياء المتكلم"، "نحن" و "نا الفاعلين" (سواء كانا ظاهرين أو مستترين)، و "هم" المتصل باسم، مع العلم أن البحث عن هذه الضمائر تم فقط على أجزاء النصوص التي تُعالج القضية الفلسطينية بشكل مباشر.

جدول (٣)

استخدام الضمائر

الضمائر	٢٠١٤	٢٠٢٣	المجموع
أنا	٦	١٥	٢١
نحن	٢٥	٢٧	٥٢
هم	٤	٧	١١

وبحسب الجدول السابق (رقم ٣) أُستخدام الضمير "أنا" و "ياء المتكلم" نحو ستة مرات فقط على مدار ست نصوص في عام ٢٠١٤، و١٥ مرة في ثلاث نصوص فقط عام ٢٠٢٣، وهو ما يُشير إلى المدى الذي وصل إليه الرئيس من تحقيق الاستقرار الداخلي وتثبيت دعائم حكمه في عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠١٤ الذي أعقب ثورتين شعبيتين ومحاربة الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي الداخلي من ناحية، ومقاطعة غربية على المستوى الخارجي من ناحية أخرى، وبالتالي كان من الطبيعي استخدام أقل للضمير "أنا" أو "ياء المتكلم" في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣ الذي استطاع فيه الرئيس أن

ينسب لنفسه العديد من الإنجازات التي تحققت على مدار العقد الماضي من ناحية، فضلًا عن الشعور بالثقة في وقوف شريحة واسعة من الجماهير والنخب خلف مختلف تحركاته الداخلية والخارجية.

أما بالتحول إلى استخدام الضمير "نحن" و "نا الفاعلين"، فقد استخدمه الرئيس نحو ٢٥ مرة في ست خطب عام ٢٠١٤، ونحو ٢٧ مرة في ثلاثة خطب فقط عام ٢٠٢٣، أما بالنظر إلى استخدامه في مجموع السنتين مقارنة باستخدام الضمير "أنا" في ذات السنتين، فنجد أن الأول أُستخدم بمجموع ٥٢ مرة، والأخير بمجموع ٢١ مرة، ما قد يشي بأن الرئيس أراد أن يُظهر الكلام باعتباره متفقٌ عليه من قبل الحضور أو المستمعين من ناحية، وكذلك حثهم على اتخاذ ذات المواقف التي تعبر عنها الكلمات من ناحية أخرى.

وبالانتقال إلى استخدام الضمير "هم" المتصل باسم، نجده قد أُستخدم أربعة مرات في ٢٠١٤ وسبعة مرات في ٢٠٢٣، وكلها أُستخدمت للإشارة إلى الشعب الفلسطيني، بهدف تمييز الشعب الفلسطيني كشعب مستقل يحمل نظم اجتماعية وثقافة فريدة وهو ما يجعل استخدام هذا الضمير يقوم بوظيفتين خطابيتين مهمتين: **الأولى:** تجعل الشعب الفلسطيني أهلًا لمنحه الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة، **والثانية:** الوقوف في وجه محاولات التهجير وحل القضية الفلسطينية على حساب شعوب أخرى.

(د)دلالة المفردات:

إن استخدام الرئيس للمفردات يكشف عن العديد من الجوانب الخفية لخطاباته، فبالنظر إلى المفردات التي يميل الرئيس إلى استخدامها، يجد أن هناك بنية من المفردات تكشف عن إيديولوجيته وحلوله لتجاوز الأزمات والحروب المتكررة التي تشنها إسرائيل على الفلسطينيين، وخصوصًا في قطاع غزة، منذ الانسحاب الكامل من القطاع عام ٢٠٠٥.

فالمتأمل في خطابات رئيس الجمهورية محل التحليل، في فترات حروب إسرائيل على غزة، سيجد أن هناك كثافة في استخدام مفردات مثل "الأزمة" و "الضحايا" و "العدوان" و "التصعيد" و "القتلى"...إلخ، وهي مفردات تُستخدم للتعبير عن الأوضاع الكارثية التي تُخلفها العدوانات والحروب المتكررة على قطاع غزة، خاصة فيما يتصل بالوفيات بين المدنيين والأطفال والنساء، فضلًا عن قصف المنشئات المدنية، ما يُهدد في بعض هذه الحروب، وخصوصًا الحرب الأخيرة ٢٠٢٣، بكارثة إنسانية تطال كل سكان قطاع غزة.

وإذا كانت المفردات السابقة تُعبر عن مدى الضرر المتخلف من العدوان والحروب المتكررة، ومدى فداحته الإنسانية والمادية، فإن مفردات أخرى من قبيل "وقف إطلاق النار" و "التهدئة" و"المفاوضات" و "المساعدات" ...إلخ، إنما تُعبر عن خطة ذات مراحل متعددة من أجل تجاوز هذه الأزمات وآثارها الكارثية، بحيث تبدأ هذه الخطة بالمحافظة على أرواح المدنيين بوقف إطلاق النار، ثم إدخال المساعدات الإنسانية للمتضررين من القصف، والدخول بعد ذلك في مرحلة من التهدئة وبدء مفاوضات جادة من أجل الوصول إلى حل دائم ومستدام.

لا يترك السيد الرئيس الخطوة الأخيرة من خطته مفتوحة للاحتمالات، ولكنه يضع لها عدد من الأطر المرجعية عبر مفردات أخرى من قبيل "المبادرة المصرية" و "المبادرة العربية" و "اتفاقية أوسلو" و "مقررات الشرعية الدولية"، حيث يعتبر السيد الرئيس أن المبادة العربية عام ٢٠٠٢ وقبلهما اتفاق أوسلو ١٩٩٣، فضلًا عن قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، و٣٣٨ لسنة ١٩٧٣، كونها الأدوات التي يجب أن تؤطر أية مفاوضات مستقبلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ تلك التي تضمن إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧.

يدعم السيد الرئيس هذا الحق الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة، وفق ما سبق، عبر استخدامه لطائفة أخرى من المفردات مثل "القدس الشرقية" و "الدولة الفلسطينية" و"الشعب الفلسطيني"، وكلها مفردات تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة من ناحية، وتضع أسس علمية لاعتبار أي تجمع بشري كدولة وكمجتمع من ناحية أخرى، فاستخدامه للفظي الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني يؤكد على وجود مجتمع وإمكانية وجود وحدة دولية/دولة لها حدود معترف بها وتتمتع بالسيادة.

ثانيًا: المستوى التفكيكي التأويلي للنصوص

يُشير إلى القدرة على تحليل النص إلى وحدات أصغر وعناصرها المكونة بهدف فهم معانيها وبنيتها. هذا التحليل يساعد في فهم السياق والمفاهيم والعلاقات بين العناصر المختلفة في النص. وعليه يتطلب المستوى التفكيكي تحليل النص إلى عناصره الأساسية مثل الجمل والكلمات، والتركيز على النحو والصرف والدلالة اللغوية، فضلًا عن تحليل السياق النصي.

أما التأويل فهو عملية فهم وتفسير للمعاني والمضامين المختلفة للنصوص والرموز. يتعلق التأويل بفهم الرسائل والمعاني المخفية والتعمق في المفاهيم والرموز التي يحملها النص. ويعتمد تأويل النص على الاستنتاج والتحليل والتفكير النقدي، ويتطلب فهم السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الراهنة والتاريخية، المحيطة بالنص لاستنتاج المعاني المحتملة والمغزى العميق للنص.

(أ) السياق الظرفي للخطاب:

(١) السياق الظرفي لخطاب حرب ٢٠١٤:

تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية في وقت شديد الحساسية في تاريخ مصر الحديث، وربما في تاريخ المنطقة بأكملها، بعد ثورتين شعبيتين في عامي ٢٠١١، والتي أطاحت بحكم الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك والذي استمر في الحكم لنحو ثلاثة عقود، و٢٠١٣، تلك التي أطاحت بالرئيس الأسبق محمد مرسي، ممثل جماعة الإخوان المسلمين بعد عام واحد فقط من توليه حكم البلاد عبر انتخابات رئاسية شهدت العديد من الاستقطابات.

أدى هذا السقوط المدوي للرئيس الأسبق محمد مرسي وجماعته، ليس فقط من رئاسة الجمهورية وحكم البلاد، ولكن أيضًا من المشهد السياسي المصري، إلى انهيار كبير للغاية للجماعة حتى داخل الكثير من الأوساط الجماهيرية، ما يشي بأن الجماعة تحتاج إلى عقود أخرى حتى تستطيع أن تلعب دورًا سياسيًا حقيقيًا داخل الوسط السياسي المصري مرة أخرى. لم يكن إسقاط جماعة الإخوان المسلمين بالأمر الهين، ولكن جاء بعد صراع مرير معها ومع أذرعها المسلحة، فاضطر الجيش والشرطة المدنية إلى فض اعتصامي ميداني رابعة والنهضة، ومن بعدها ثارت العديد من الفوارانات الإرهابية في كثير من المناطق، تلك التي بدأت تنحسر شيئًا فشيئًا إلى أن تجمعت في سيناء.

لم تنته الظروف الحرجة التي أحاطت بتولي الرئيس السيسي لرئاسة الجمهورية عند هذا الحد، حيث أعلن منذ توليه المنصب ٢٠١٤ بداية حرب على الإرهاب في سيناء، تلك الحرب التي استمرت نحو عقد من الزمان، حيث أعلن في عام ٢٠٢٣ الانتصار على الإرهاب في سيناء، تلك الحرب التي لم تستنزف فقط من أرواح الشهداء، ولكن كذلك من خزينة الدولة، لتدفع بذلك ثمن الاستقرار والأمن النسبيين في إقليم يموج بالتغيرات والأحداث المتلاحقة.

بعد نحو شهر من تولي السيسي رئاسة الجمهورية (٣ يونيو ٢٠١٤)، حدث عدوان كبير من إسرائيل على قطاع غزة، في ٧ يوليو ٢٠١٤، تلك هي الحرب الرئيسية الثالثة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة منذ أن أخلته عام ٢٠٠٥، بعد حربي عام ٢٠٠٨ (بعد تولي حركة حماس إدارة القطاع في ٢٠٠٧) وعام ٢٠١٢. استمرت المواجهة ٥١ يومًا[٢٦]، شن خلالها الجيش الإسرائيلي أكثر من ٦٠ ألف غارة على القطاع. صرح بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أن الهدف من هذه الحرب هو تدمير شبكة الأنفاق التي شيدتها المقاومة (حماس) في غزة، وامتد بعضها تحت الغلاف الحدودي[٢٧].

أطلقت حماس نحو ٨ آلاف صاروخ، استهدف ببعضها لأول مرة مدن حيفا وتل أبيب والقدس، وتسببت هذه الضربات بإيقاف الرحلات الجوية في مطار تل أبيب. أسفرت هذه الحرب عن مقتل نحو ٢٣٢٢ و١١ ألف جريح من الفلسطينيين، ومقتل ٧٢ وإصابة ٢٥٢٢ من الإسرائيليين، كما أعلنت حماس أسر أحد الجنود الإسرائيليين[٢٨].

ولم تكن لمصر أن تقف مكتوفة الأيدي في ظل هذا العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، فمنذ اللحظة الأولى للعدوان تدخلت مصر من أجل وقف إطلاق النار وإدخال المساعدات إلى القطاع، وفي الرابع عشر من يوليو قدمت الدولة المصرية مبادرتها من اجل وقف شامل وغير مشروط لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس، ودعوتهما إلى مفاوضات مباشرة خلال ٤٨ ساعة من وقف إطلاق النار، حيث نصت المبادرة على أن[٢٩]:

١. تقوم إسرائيل بوقف جميع الأعمال العدائية على قطاع غزة برًا وبحرًا وجوًا مع التأكيد على عدم تنفيذ أى عمليات اجتياح برى لقطاع غزة أو استهداف المدنيين.

٢. تقوم كافة الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بإيقاف جميع الأعمال العدائية من قطاع غزة تجاه إسرائيل برًا وبحرًا وجوًا، وتحت الأرض مع التأكيد على إيقاف إطلاق الصواريخ والهجمات على الحدود أو استهداف المدنيين.
٣. فتح المعابر وتسهيل حركة عبور الأشخاص والبضائع خلال المعابر الحدودية في ضوء استقرار الوضع الأمني على الأرض.

بالإضافة إلى رغبة مصر الأكيدة في دعم القضية الفلسطينية وإنها حالة الحرب التي يروح ضحيتها العديد عشرات الأرواح من المدنيين يوميًا، ربما حاول النظام السياسي المصري تحقيق مكسب من نوع آخر، حيث أراد ان يوقع حضورًا قويًا في أكثر الملفات الإقليمية إشكاليًة وتعقيدًا وهو الملف الفلسطيني، هذا الحضور سيقوم بوظيفتين رئيسيتين: **الأولى:** تتعلق بتأكيد مكانة مصر الدولية والأقليمية وقدرتها على تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، **الثانية:** تتصل بإثبات أن النظام المصري الراهن هو نظام سياسي شرعي ويعمل لصالح السلام والاستقرار الإقليمي، وذلك في ظل المقاطعة الغربية والأمريكية لهذا النظام عقب أحداث يوليو ٢٠١٣.

هاتين الوظيفتين للتدخل المصري في هذه الأزمة، قد تحققتا بدرجة كبيرة، فعلى الرغم من الدور التركي –القطري الفاعل في هذه الأزمة، إلا أن ما قدمته القاهرة كان هو الأكثر قبولًا من أطراف الصراع، خصوصًا من قبل إسرائيل (حيث رفضت حماس المبادرة في البداية)، وهو ما قاد العلاقات المصرية الإسرائيلية –بعد ذلك– إلى مزيد من التقارب والتعاون الأمني والاستخباراتي (خصوصًا في الحرب ضد الإرهاب في سيناء) والاقتصادي، حيث التوافق على وقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل، والبدء في عملية عكسية (تصدير الغاز الإسرائيلي إلى مصر) من أجل إسالته وإعادة تصديره، وكذلك التعاون الاقتصادي من خلال العضوية المشتركة في منتدى غاز المتوسط مع قبرص

واليونان وفلسطين والأردن وإيطاليا وفرنسا. كل ذلك يعني إنه في نهاية المطاف أخبر النظام المصري الغرب –من بوابة القضية الفلسطينية– على الاعتراف بشرعيته دوليًا، وهو أمر عززته أيضًا العديد من صفقات الأسلحة من العديد من هذه الدول.

وبالرغم من ذلك، فقد جاء أول خطاب لرئيس الجمهورية (منشور كتابيًا على موقع الهيئة العامة للاستعلام) في ٢٣ يوليو ٢٠١٤؛ أي بعد بداية العدوان بأكثر من أسبوعين، ربما لا يعني ذلك سوى ترتيب للأوراق السياسية والدبلوماسية وإجراء للاتصالات والمشاورات بين أطراف النزاع وبعض القوى الدولية والإقليمية، حيث جاء في هذا الخطاب تزكيرًا بجهود الدولة المصرية ليس فقط في القضية الفلسطينية، ولكن في مختلف القضايا العربية:

"الأزمة في قطاع غزة ... مصر قدمت للقضية الفلسطينية ١٠٠ ألف شهيد .. مصر قدمت وستقدم.. صعب إن حد يزايد على دور مصر في القضية الفلسطينية او على دورنا على الصعيد العربي كله.. مصر دولة مسؤولة... نحن كمصريين قمنا بكل ذلك من أجل أشقائنا الفلسطينيين وما زلنا لاندع أي محفل إقليمي أو دولي إلا ونؤكد خلاله على حق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

يطرح هنا الرئيس أهمية ما تقوم به الدولة المصرية فيما يتصل بالقضية الفلسطينية، حيث إن دعمها لم يتوقف عند تقديم عشرات الآلاف من أبنائنا شهداء في العديد من الحروب التي كانت القضية الفلسطينية أحد أسبابها، وذلك منذ نكبة ١٩٤٨، ولكن الدعم المصري متواصل بشكل مغاير، حيث بات يُسخر كل إمكانات الدولة السياسية والدبلوماسية من أجل إبراز القضايا الفلسطينية على الساحة الدولية والإقليمية عبر مختلف المحافل. إن الرئيس، بهذه الكلمات يحاول أن يُدافع عن ذاته والدولة المصرية في آن،

حيث يرد على أولئك، سواء بعض الفصائل الفلسطينية أو بعض الدول العربية، الذين يقولون بمتاجرة مصر بالقضية الفلسطينية، وتوقفها عن الدفاع عنها في وجه المحتل الإسرائيلي.

يدعم هذا التحليل ما جاء في معظم اللقاءات والخطابات التي ألقاها الرئيس بعد ذلك، فمن ناحية يؤكد في لقائه برؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة ورئيس وكالة أنباء الشرق الأوسط في ٢٤ أُغسطس٢٠١٤، أن مصر لن تتخلى عن دعم القضية الفلسطينية، وأن موقف مصر الثابت هو إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي أُحتلت عام ١٩٦٧وعاصمتها القدس الشرقية، مطالبًا بضرورة أن يكون الثمن الذي دُفع من أرواح أبنائنا وأشقائنا في غزة حافزًا لحل القضية الفلسطينية حلًا شاملًا.

ومن ناحية أخرى، كشف الرئيس خلال هذا اللقاء عن أن هناك دولًا عربية تمول وتساهم في إسقاط دول عربية أخرى، وذلك في إطار مخططات دولية تقوم على تقديم بعض التنظيمات والحركات والتيارات الإسلامية كنموذج للإسلام. وعلى الرغم من أنه ضرب مثالًا بتنظيم داعش كمثال للتنظيمات الإرهابية التي تتخذ من الإسلام إيديولوجيا لها، وتدعمها العديد من الدول، إلا إنه يحاول أن يلقي باللوم على دول مثل قطر وتركيا بسبب دعمهما للجماعات الإسلاموية في المنطقة، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين في مصر، تلك التي باتت تصنفها مصر كجماعة إرهابية، وهو الأمر الذي ينسحب على حركة حماس في غزة باعتبارها النسخة الفلسطينية من الجماعة وعلى علاقة وطيدة بها، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات البينية بين مصر وتركيا وقطر، ما قاد إلى صراع سياسي على عدة محاور، أهمها: المحور الفلسطيني. وهنا يقول الرئيس في حوار صحفي مع جريدة عكاظ السعودية(٣نوفمبر ٢٠١٤):

" إننا في مصر لا نلتفت كثيرا إلى أية محاولات يائسة للتشويش على دورنا الإقليمي في المنطقة، ولاسيما في القضية الفلسطينية التي ستظل محتفظة بمكانتها التقليدية في صدارة اهتمامات السياسة الخارجية المصرية، وعلى الرغم من محاولات عرقلة وتعطيل الدور المصري التي جاءت من هنا أو هناك، فإننا توصلنا في النهاية إلى وقف لإطلاق النار وإقرار للهدنة، فضلا عن تحقيق المصالحة الفلسطينية، وسنمضي في طريقنا إن شاء الله وصولا لتحقيق السلام العادل والشامل وفقا لمبادرة السلام العربية التي سبق أن طرحها خادم الحرمين الشريفين في قمة بيروت عام ٢٠٠٢".

وعلى هدي ذلك، فعلى الرغم من أن الدولة المصرية قد أزاحت حكم الإخوان، إلا أن حركة حماس في غزة قد شكلت هاجسًا للنظام السياسي المصري بعد يونيو ٢٠١٣، حيث نُسب إليها العديد من الهجمات الإرهابية في شمال سيناء ورفح، فضلًا عن فتح السجون عقب ثورة يناير ٢٠١١. من هذا المنطلق حدث نوع من التقارب المصري الإسرائيلي فيما يتصل بملف مكافحة الإرهاب، ومن شكل هذا التقارب العديد من ملامح التدخل المصري في القضية الفلسطينية.

فمن ناحية، بادرت مصر بإنهاء حالة الحرب بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على نحو متوازن –إلى حد ما– بما يسمح لإسرئيل بتنفيذ ضربات موجعة لحماس في قطاع غزة، وفي نفس الوقت، حماية المدنيين من مغبة إطالة أمد هذا الصراع، وذلك تمهيدًا لتعاون أمني واستخباراتي وعسكري يسعى إليه النظام المصري من أجل القضاء على الإرهاب في سيناء. ففي هذا السياق، عمد النظام السياسي المصري إلى ملاحقة البؤر الإرهابية في سيناء بشكل مكثف، وهو الأمر الذي يتطلب دخول العديد من الآليات العسكرية والجنود في مناطق غير مسموح بدخولها إليها، وخاصة في المنطقتين (ب) و (ج)، وفق اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل(*).

من أجل تحقيق هذا الهدف، كان على مصر إثبات حسن النوايا، ومن ثم صرح الرئيس عبد الفتاح السيسي في لقاء تليفزيوني مع قناة " فرانسا ٢٤ " الإخبارية الفرنسية: " *أنه عندما نتخذ إجراءات أمنية داخل سيناء يكون هدفها تأكيد سيادتنا على سيناء كجزء من أرض مصر، ونؤكد أننا لا نسمح أن تكون أرضنا قاعدة لتهديد جيراننا*". وبالتالي فهو يحاول أن يوضح أن العمليات العسكرية في سيناء ليس الهدف منها تعزيز التواجد المصري في سيناء بما يخالف اتفاقية السلام مع إسرائيل، وإنما هو تحقيق هدف مشترك وهو القضاء على الإرهاب، بما يضمن عدم السماح للأرهابيين على الأراضي المصرية دعم حماس في الجانب الفلسطيني أو تهديد مباشر لإسرائيل.

من أجل ذلك، وفي سياق قيام الدولة المصرية بمحاربة الإرهاب في سيناء، فإنها أقامت منطقة حدودية عازلة مع قطاع غزة، وقامت بتدمير الأنفاق الرابطة بين القطاع وسيناء، تلك التي كانت لا تمثل فقط مورد اقتصادية في غاية الأهمية للشعب الفلسطيني في غزة، ولكن كذلك لحركات المقاومة (ومنها حماس)، ليس ذلك فحسب بل كانت رافدًا مهمًا لمستلزمات التصنيع العسكري لهذه الحركات، وبالتالي، تحقق لإسرائيل حصارًا مشددًا على قطاع غزة (خاصة حماس)، وتحقق لمصر القضاء على الجماعات الإسلامية في سيناء، وفصل سيناء عن حركة حماس وتدخلاتها في زعزعة الاستقرار والأمن فيها.

وتأسيسًا على هذا الطرح، فإنه إبان ذلك العدوان الإسرائيلي على غزة (٢٠١٤)، تركزت المساهمة المصرية في حل الأزمة في العديد من المحاور، كما وردت في خطابات رئيس الجمهورية، وذلك على النحو التالي:

- **الترويج للقضية والحق الفلسطيني في مختلف المحافل الدولية:** حيث نادرًا ما غابت القضية الفلسطينية عن مختلف الخطابات الرئاسية سواء في المحافل الدولية

أو الإقليمية، وأحيانًا المحلية، وهنا يقول السيد الرئيس في خطابه بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ يوليو عام ٢٠١٤:

"... وما زلنا لاندع أي محفل إقليمي أو دولي إلا ونؤكد خلاله على حق الفلسطينيين..."

- **طرح المبادرات وإجراء الاتصالات مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين:** ففي سبيل حلحلة الأزمة الفلسطينية وإنهاء العدوان الإسرائيلي على القطاع، طرحت مصر مبادرة للتهدئة ووقف إطلاق النار وحشدت لها جهودًا دبلوماسية من أجل الضغط لقبولها، تلك المبادرة التي لاقت استحسان إسرائيلي ودولي، في حين رفضتها حماس في بداية الأمر. وفي هذا السياق يقول السيسي في أثناء المؤتمر الصحفي مع رئيس الوزراء الإيطالي (٢أغسطس ٢٠١٤):

"إن المبادرة المصرية مازالت قائمة وقادرة على إيجاد حل للأزمة في غزة لأنها تفتح الباب بدون قيود تعرقل الوصول لتهدئة ودخول المساعدات..."

- **الالتزام الدائم بدعم الشعب الفلسطيني وإدخال المساعدات الإنسانية:** من منطلق إنساني وقومي، قدمت مصر العديد من الحلول من أجل المساهمة في إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، كما التزمت بإدخال تلك المساعدات، وحول ذلك أكد السيد الرئيس في لقائه برؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والخاصة (٢٤ أغسطس ٢٠١٤)، وفي معظم الخطابات بعد هذه الأزمة، أن مصر لن تتأخر في تلبية مطالب الفلسطينيين داخل قطاع غزة.
- **التأكيد الدائم والمستمر على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية:** حيث عمدت الخطابات الرئاسية إلى طرح حلًا دائمًا ومستدامًا للقضية الفلسطينية يتمثل في إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧، وفي هذا السياق يقول السيد الرئيس في حديث لجريدة عكاظ السعودية (٣ نوفمبر ٢٠١٤):

"... هناك ضرورة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية..."

وعلى الرغم من المساهمة المصرية الفاعلة في هذه الأزمة، إلا أن المتأمل فيما طرحناه للتو وفي السياق الظرفي الحاكم للخطاب الرئاسي، ومن ثم مجمل السياسة الخارجية للدولة المصرية في تلك المرحلة الحرجة من تاريخها، سيجد أن هناك عددًا من المحددات للدور المصرية في حلحلة هذا العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، منها ما يلي:

١. الوضع السياسي المأزوم على المستوى الداخلي، حيث خرجت البلاد للتو من ثورتين جماهيريتين (٢٠١١ و٢٠١٣)، وتغيرت إدارة البلاد على مدى ثلاثة سنوات خمسة مرات.
٢. الوضع الاقتصادي المتدهور والناجم عن التغيرات السياسية العنيفة التي تمر بها البلاد.
٣. العزلة الدولية التي فُرضت على مصر عشية يوليو ٢٠١٣، وخاصة من قبل القوى الكبرى من أمريكا والغرب الأوروبي.
٤. تدهور العلاقات مع كل من قطر وتركيا، نتيجة رعاية الأخيرتين لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، ورفضهما القاطع لما حدث عقب يوليو ٢٠١٣، وتسليط أدواتهما الإعلامية لمحاربة الدولة المصرية.
٥. أزمة سد النهضة الأثيوبي وتهديده للأمن القومي المصري، وضلوع العديد من الأطراف الدولية في هذا الملف وعلى رأسها إسرائيل.

٦. المساعدات الخليجية (خاصة من السعودية والإمارات) في صورة منح وودائع وسلع ومواد بترولية لمصر، ما أعطى القيادة السياسية هامش من الحركة والحرية في التعاطي مع بعض الملفات، ومنها الملف الفلسطيني.

(٢) السياق الظرفي لخطاب حرب ٢٠٢٣:

من عام ٢٠١٤ وحتى الآن تزايد الوضع الدولي والإقليمي تشابكًا وتعقيدًا، وماجت المنطقة أكثر فأكثر بالعديد من الصراعات الداخلية والخارجية، تفككت دول وأخرى لم يتبق منها سوى النظم الحاكمة، وانتشر واستفحل الإرهاب الداخلي والدولي في العديد من المناطق في الشرق الأوسط، فأُقيمت التحالفات الدولية لمحاربته (أو لتحقيق مصالحها بمحاربتها له). وفي النهاية باتت الوضع الدولي أكثر وضوحًا (رغم أزمته)، فبتنا نعلم على وجه الدقة من يتحالف مع من ضد من، ومن يُعادي من لمصلحة من، كما أصبحنا قادرين على تحديد لعبة المصالح الدولية، الأمر هنا لا يتصل فقط بدوائر النخبة وصناع القرار، ولكن أيضًا بالباحثين، وربما كذلك بكثير من عوام الناس في عصر السماوات المفتوحة ووفرة المعلومات.

في هذا السياق، أعلنت مصر لتوها الانتهاء من محاربة الإرهاب في سيناء، ودخلت في كبوة اقتصادية آتية من عدة مصادرة، أهمها: أزمة كوفيد-١٩ بداية من مارس ٢٠٢٠، تلك التي أدت إلى شبه ركود عالمي طال معظم دول العالم، نتيجة الإغلاق وتعطل سلاسل التوريد العالمي، ومن ثم انكماش الاقتصاد على المستوى الدولي والوطني، وبرغم ذلك كانت الدولة مضطرة لتقديم العديد من حزم الحماية الاجتماعية للفئات الهشة والضعيفة في المجتمع، فضلًا عن دعم بعض النشاطات الاقتصادية المتضررة، كل ذلك أدى إلى تحمل ميزانية الدولة المزيد من الأعباء الاقتصادية.

لم تكد تخرج الدولة من الآثار الاقتصادية التي خلفتها أزمة كوفيد-١٩ حتى جاءت الحرب الروسية على أوكرانيا (٢٤ فبراير ٢٠٢٢)، لتلقي بظلالها ليس فقط على الدولة المصرية، ولكن على معظم اقتصادات العالم، الأمر الذي وجه ضربة قوية للاقتصاد العالمي، تلك الضربة تأثرت بها الدول النامية، ومنها مصر، بشكل أكبر. وبحسب ذلك، دخلت مصر في أزمة اقتصادية كبيرة، اضطرتها لمزيد من الاستدانة لصندوق النقد الدولي، ومن ثم ارتفاع خدمة الدين العام، وعليه لجأت لبيع العديد من الأصول من أجل تيسير عجلة الاقتصاد مرة أخرى من ناحية، وسداد خدمة الدين المستحقة من ناحية أخرى.

ولأن المصائب لا تأتي فُرادى، تدهور الوضع السياسي والأمني في ليبيا، وسيطرة تنظيم داعش على بعض المناطق هناك، ونتيجة انحياز مصر لاستقرار الدولة الجارة والشقيقة، قام تنظيم داعش في ليبيا عام ٢٠١٥، بإعدام ٢١ مصريًا مسيحيًا، وهو الأمر الذي شكل ضغطًا كبيرًا على القيادة السياسية المصرية اضطرتها إلى التدخل العسكري في ليبيا من أجل ضرب التنظيم والأخذ بثأر القتلى المصريين، فتدخل الطيران المصري وقام بقصف العديد من المناطق هناك، وهو ما آثار حفيظة بعض الأطراف الدوليين، وخاصة تركيا.

تصاعدت الحالة العدائية بين مصر التي تدعم، مع فرنسا وروسيا، القوات المسلحة العربية الليبية بقيادة خليفة حفتر، وتركيا التي تدعم، مع قطر والإمارات العربية المتحدة، قوات حكومة الوفاق الوطني الليبي، حتى وصلت إلى أقصى درجاتها مع إعلان الرئيس السيسي خط سرت –الجفرة خطًا أحمر، مُهددًا بالتدخل العسكري المباشر حال تقدم أية قوات إلى هذا الخط، ولكن بانتهاء هذه الأزمة واستجابة تركيا للتهديد المصري وعدم

لجوئها للمغامرة مع الجيش المصري، حدثت على مدار الأعوام الماضية نوع من التقارب المصري– التركي، ولكنه لم يرتق بعد لعودة كاملة للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ولعل قضية سد النهضة الأثيوبي، تلك التي يختلط فيها العديد من الأوراق الدولية والإقليمية، خاصة الإسرائيلية، هي من أهم القضايا التي باتت تؤرق النخبة السياسية المصرية في الأونة الأخيرة، وخصوصًا بعد فشل المفاوضات واللقاءات المشتركة مع الجانب الأثيوبي على مدار أكثر من عقد من الزمان، وتعنت وعدم رغبة الأثيوبيين في التوصل لاتفاق قانوني ملزم بشأن إدارة وتشغيل سد النهضة، بما يسمح بعدم الإضرار بدولتي المصب (مصر والسودان). شكل هذا التعنت الأثيوبي على مدار الأعوام الماضية تهديدًا مباشرة للأمن القومي المائي المصري، وهو ما دعا مصر لاتخاذ العديد من الخطوات التصعيدية، حيث صعدت الموضوع لمجلس الأمن من ناحية، وصرحت بأن كافة الحلول مطروحة للتعامل مع هذه القضية في إشارة إلى إمكانية التدخل العسكري.

ومع دخول السودان في حالة من الاقتتال الداخلي بين قوات الجيش وقوات الدعم السريع وسيادة حالة من عدم الاستقرار الداخلي، مع وجود حالة من التراخي السوداني بشأن مسألة سد النهضة الأثيوبي حتى قبل دخولها لهذه الحالة من الاقتتال الداخلي، وجدت مصر نفسها بمفردها في مواجهة المطامع الأثيوبية في النيل الأزرق، وهي قضية مستمرة حتى اللحظة، ولم يلوح في الأفق القريب–حتى الآن– أية بوادار للحل على الرغم من استعداد أثيوبيا للملء الخامس.

وفي ظل توتر الحدود الغربية والجنوبية، فضلًا عن قضية سد النهضة والأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، بدأ في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ فوران غير مسبوق على الحدود الشرقية لمصر، حيث تبنت حركة حماس هجومًا غير مسبوق على النقاط

الأمنية الإسرائيلية المتاخمة لقطاع غزة، فضلًا عن مهاجمة العديد من مستوطنات غلاف قطاع غزة، وذلك عبر آلاف الصواريخ التي طالت معظم المدن الإسرائيلية، وكذلك عبر المسيرات والمواجهات المباشرة.

تلك الحرب هي الأعنف منذ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة عام ٢٠٠٥، حيث راح ضحيتها حتى الآن قرابة عشرة آلف من الفلسطينيين، معظمهم من الأطفال والنساء، وأكثر من ضعف هذا العدد من المصابين والجرحى تحت وطأة ظروف طبية وإنسانية تهدد معظمهم بالموت البطئ أو الإعاقة المستمرة، ونزوح أكثر من مليون شخص، وتسوية أحياء سكنية بالأرض، وتدمير واستهداف المستشفيات والمدارس وحتى المنظمات الإغاثية الدولية في قطاع غزة، مقابل حصيلة أولية بمقتل ألف وأربعمائة شخص من الكيان المحتل(٣٠).

لم تكن مصر بمعزل عن هذا المشهد المأساوي الذي تشهده الأراضي الفلسطينية (سواء في غزة أو الضفة الغربية)، فمنذ اللحظة الأولى للعدوان طالبت مصر بضبط النفس وضرورة التوصل لوقف لإطلاق النار. ومرة أخرى سخرت مصر أدواتها السياسية والدبلوماسية من أجل الضغط على إسرائيل لوقف إطلاق النار ومنعها من استهداف المدنيين والأطفال والنساء. وفي هذا السياق، أجرت مصر اتصالات مكثفة مع العديد من قادة القوى الدولية والإقليمية، وتكللت بقمة القاهرة للسلام الذي حضرها ٣١ من قادة الدول وممثليها، وثلاثة من ممثلي المنظمات الدولية.

لقد مارست الدولة المصرية من أجل إيقاف العدوان وتتحقيق السلام العادل والشامل والضامن لحقوق الفلسطينيين فإقامة دولتهم المستقلة على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، كل أشكال الفعل الخطابي، ذلك الذي لا يقف عند حدود النصوص والتصريحات، ولكن

شمل العديد من التحركات على الأرض تماشيًا مع التصعيد الإسرائيلي المتنامي في قطاع غزة والأراضي المحتلة، خصوصًا عندما تعلق الأمر بتكثيف القصف العنيف على سكان القطاع ودعوتهم إلى الهروب من شمال القطاع إلى جنوبه تمهيدًا للزج بهم إلى الأراضي المصرية في سيناء، وذلك من أجل تصفية كاملة ونهائية لحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم أو عودتهم لوطنهم.

وتأسيسًا على هذا الطرح، جاءت الخطابات الرئاسية معبرة عن تلك الظروف وهذه الإشكالات والتخوفات. وعلى الرغم من أن الاتصالات المصرية، على أعلى المستويات، ومنها رئيس الجمهورية، جاءت منذ الساعات الأولى للعدوان الإسرائيلي على غزة، إلا أن أول خطاب منشور لرئيس على موقع الهيئة العامة للاستعلامات حول التطورات على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية جاء في يوم ١٢ أكتوبر؛ أي بعد بداية الأعمال العسكرية بنحو ٥ أيام.

وكما كانت بداية خطابات رئيس الجمهورية خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤، خصص السيد الرئيس جزءًا من خطابه يوم ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣، خلال حفل تخرج دفعات جديدة من الكليات العسكرية، من أجل التأكيد على دور مصر في الدفاع عن القضايا العربية عمومًا والقضية الفلسطينية خصوصًا، حيث يؤكد في هذا السياق على:

"...إن حكم التاريخ وقواعد الجغرافيا قد صاغوا ميثاق الشرف العربي في وجدان الضمير المصري ما جعل مصر دائمًا وأبدًا في صدارة الدفاع عن الأمة العربية مقدمة الدماء والتضحيات، باذلة كل ما تملك من أجل الحق العربي المشروع حين كانت الحرب

فكنا مقاتلين وكان السلام فكنا له مبادرين لم نخذل أمتنا العربية، ولن نخذلها أبدًا واليوم ونحن في قلب تطورات شديدة الخطورة..."

مرة أخرى يقطع الرئيس الطريق على المشككين والمزايدين على الدولة المصرية في تعاطيها مع القضية الفلسطينية، وخاصة من بعض الدول العربية، تلك التي باتت ترتمي في أحضان الكيان المحتل عبر اتفاقات إبرهام، أو تلك الساعية للانضمام لهذه الاتفاقات، ضاربة بذلك رغبة شعوبها ونبذها لمثل هذه الاتفاقات، ليس للعداء التاريخي مع هذا الكيان فقط، ولكن أيضًا من أجل الإبقاء على حياة القضية الفلسطينية. وإذا كانت مصر قد سبقت هذه الدول في إبرام اتفاق سلام مع هذا المحتل من أجل المحافظة على المكتسبات التي حققتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ بدماء أبنائها، فإن هذه الدول طبعت معه دون حاجتها الملحة لهذا التطبيع السافر. وفي هذا السياق يؤكد سيادته على دعم القضية الفلسطينية كخيار استراتيجي للدولة المصرية بكلماته التالية:

"وأؤكد بشكل واضح أن سعي مصر للسلام، واعتباره خيارها الاستراتيجي يحتم عليها ألا تترك الأشقاء في فلسطين الغالية، وأن نحافظ على مقدرات الشعب الفلسطيني الشقيق، وتأمين حصوله على حقوقه الشرعية فهذا هو موقفنا الثابت والراسخ..."

لا يمنع هذا الموقف المعلن بشأن الوقوف إلى جانب الفلسطينيين في قضيتهم العادلة وحقهم المشروع في إقامة دولتهم المستقلة وفي الدفاع عن مقدراتهم، القيادة السياسية المصرية من الوقوف بحزم ضد محاولات تصفية القضية الفلسطينية وترحيلها إلى الجانب المصري، وذلك بتهجير أكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة إلى سيناء المصرية. وفي هذا السبيل تخضع مصر للعديد من الضغوطات من العديد من القوى الدولية

والإقليمية من أجل تنفيذ هذا المخطط. وهنا يقول السيد الرئيس في كلمته في المؤتمر الصحفي مع المستشار الألماني شولتس:

"... كما أكدت رفض مصر، لتصفية القضية الفلسطينية بالأدوات العسكرية، أو أية محاولات لتهجير الفلسطينيين قسريًا من أرضهم، أو أن يأتي ذلك على حساب دول المنطقة وأكدت في هذا الصدد، أن مصر ستظل على موقفها، الداعم للحق الفلسطيني المشروع في أرضه، ونضال الشعب الفلسطيني..."

فعلى الرغم من تأكيد مصر الدائم رفضها لاستخدام العنف المفرط في تصفية القضية الفلسطينية، فإنها كذلك ترفض تصفيتها بتهجير قسري للفلسطينيين من أرضهم باتجاه الأراضي المصرية، أو أية دول أخرى، وهنا يُشير السيد الرئيس إلى تعديل طرأ على المخطط السابق (المتعلق بتهجير قطاع غزة إلى سيناء المصرية)، حيث يتم توزيع سكان غزة على بعض دول الجوار العربية، بحيث يكون من نصيب مصر جزءًا منهم، وكذلك بالنسبة لكل من الأردن ولبنان وسوريا. وفي كشف لمخططات التهجير القسري بشكل صريح، يقول الرئيس في كلمته في قمة القاهرة للسلام في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٣:

" في قطاع غزة يُفرض عليهم عقاب جماعي وحصار وتجويع وضغوط عنيفة للتهجير القسري في ممارسات نبذها العالم المتحضر الذي أبرم الاتفاقيات، وأسس القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، لتجريمها، ومنع تكرارها مما يدفعنا لتأكيد دعوتنا، بتوفير الحماية الدولية، للشعب الفلسطيني والمدنيين الأبرياء...".

إن الرئيس عبر هذه الكلمات لا يكشف المخطط الإسرائيلي، والذي تدعمه بعض الدول الغربية والولايات المتحدة، أمام العالم، ولكنه كذلك يضع الحضور أمام إنسانيتهم من ناحية، والاتفاقيات والقوانين الدولية التي تُجرم جرائم الحرب والتهجير القسري من

ناحية أخرى، ومن ثم، فهي استراتيجية ناجعة إلى حد كبير، لأن أيًا منهم لا يستطيع أن ينكر علانية أيًا من الاتفاقيات أو القوانين الدولية. ويدعم هذا التحليل ما ابتدأ به الرئيس كلمته في تلك القمة، حيث يقول:

" نلتقي اليوم بالقاهرة، في أوقات صعبة تمتحن إنسانيتنا، قبل مصالحنا تختبر عمق إيماننا، بقيمة الإنسان، وحقه في الحياة وتضع المبادئ، التي ندعي أننا نعتنقها، في موضع التساؤل والفحص".

إن استخدام الرئيس لكلمات: إنسانيتنا ومصالحنا وإيماننا ونعتنقها، فإنه بذلك يضع نفسه مع الآخر ويتماهى معه، لا من أجل استرضائه، بل من أجل تقديم نقد ذاتي، يشمل الآخر في صور الأنا والآخر معًا، فبدلًا من توجيه اللوم إلى القيم الغربية والازدواجية الأخلاقية التي تعانيها هذه المنظومة في تعاطيها مع القضية الفلسطينية، فإنه وضع نفسه ضمن هذه المنظومة من أجل انتقادها في محاولة لإيقاظ الضمائر والنظر بكلتا العينين. وعند هذا الحد يُخرج ذاته من هذه الدائرة مُدينًا بشكل قاطع العدوان الإسرائيلي على المدنيين في غزة، ومُدينًا المنظومة الأخلاقية بشكل غير مبشار في التعامل مع الصراع، بكلمات التالية:

"إن مصر تدين، بوضوح كامل، استهداف أو قتل أو ترويع كل المدنيين المسالمين وفي الوقت ذاته، تعبر عن دهشتها البالغة من أن يقف العالم متفرجًا على أزمة إنسانية كارثية يتعرض لها مليونان ونصف المليون إنسان فلسطيني... أين المساواة بين أرواح البشر دون تمييز أو تفرقة أو معايير مزدوجة؟"."

عمومًا، فإن المتأمل في خطابات رئيس الجمهورية محل التحليل، وفق تسلسلها الزمني، فإنه يكتشف نمطًا تصاعديًا من العنف اللغوي؛ فبعد أن بدأ في خطابه الأول

(١٢ أكتوبر ٢٠٢٣) بضرورة إعلاء لغة العقل والحكمة، والالتزام بأقصى درجات ضبط النفس، وإخراج المدنيين والأطفال والنساء من دائرة الانتقام الغاشم، والعودة للمسار التفاوضي، بدا في خطابه الثاني (١٨ أكتوبر ٢٠٢٣) أكثر استياءًا ورفضًا للعدوان الإسرائيلي على المدنيين، خصوصًا بعد زيادة حجم العنف ضد الشعب الفلسطيني واتساع نطاقه، فضلًا عن محاولة لتهجير القسري له إلى الأراضي المصري بسيناء.

وفي الخطاب الثالث (٢١ أكتوبر) أمام قمة القاهرة للسلام، وبحضور العديد من قادة الدول الكبرى، بدأ السيد الرئيس السيسي الحديث عن الإدانة الواضحة والكاملة لكل الأعمال الإسرائيلية في قطاع غزة، ومن ثم الحديث عن الكارثة الإنسانية التي تسبب بها هذا العدوان، وبالتالي دعوة الحضور والمجتمع الدولي صراحة للوقف إلى جانب القضية الفلسطينية وحق هذا الشعب في الحياة وفي دولة مستقلة استنادًا إلى القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومقررات الشرعية الدولية.

وتأسيسًا على هذا الطرح، فإنه إبان هذا العدوان الإسرائيلي على غزة (٢٠٢٣)، تركزت المساهمة المصرية في حل الأزمة في العديد من المحاور، كما وردت في خطابات رئيس الجمهورية، وذلك على النحو التالي:

- **الترويج للقضية والحق الفلسطيني في مختلف المحافل الدولية:** حيث لم تغب القضية الفلسطينية عن مختلف الخطابات الرئاسية سواء في المحافل الدولية أو الإقليمية، وحتى الوطنية، منذ بدء العمليات العسكرية بين الجانبين.
- **طرح المبادرات وإجراء الاتصالات مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين:** ففي سبيل إنهاء العدوان الإسرائيلي المتصاعد يومًا بعد يوم على الفلسطينيين، حشدت مصر جهودًا دبلوماسية من أجل حث المجتمع الدولي للضغط على الإسرائيليين من

أجل إنهاء العدوان الذي طال البشر والحجر والمستشفيات والمدارس ومختلف المرافق المدنية، فضلًا عن المنظمات الإغاثية الدولية والمحلية في القطاع. وفي هذا السياق يقول السيسي في أثناء المؤتمر الصحفي مع رئيس الوزراء الإيطالي (٢أغسطس ٢٠١٤):

"... الجهود المصرية من أجل احتواء الأزمة، من خلال اتصالاتنا المكثفة، مع طرفي الصراع وكافة الأطراف الدولية والإقليمية، على مدار الأيام الماضية واتفقنا في الرؤى، حول الحاجة الضرورية لعودة مسار التهدئة، وفتح آفاق جديدة للتسوية، من أجل تجنب انزلاق المنطقة، إلى حلقة مفرغة من العنف، وتعريض حياة المدنيين للمزيد من المخاطر...".

- **الالتزام الدائم بدعم الشعب الفلسطيني وإدخال المساعدات الإنسانية:** ففي كل الخطابات الرئاسية دعا الرئيس بشكل لا يقبل التأويل إلى ضرورة الاستجابة الإنسانية العاجلة من أجل الضغط على الجانب الإسرائيلي للسماح بإدخال المساعدات وفتح ممرات إنسانية تسمح باستمرار تدفقها بشكل مستدام، ولكن مع استمرار تعنت إسرائيل في إدخال المساعدات، لجأت مصر للضغط على الدول التي لديها رعايا (أغلبهم من مزدوجي الجنسية)، فربطت خروج هؤلاء الرعايا عبر معبر رفح المصري بضرورة استمرار دخول المساعدات للقطاع، وهو ما نجحت فيه حتى اللحظة. وفي هذا السياق يقول الرئيس في خطابه أثناء تخرج دفعات جديدة من الكليات العسكرية (١٢ أكتوبر):

" وأؤكد ضرورة عدم تحمل الأبرياء تبعات الصراع العسكري، وهو ما يستوجب تسهيل وصول المساعدات الإنسانية، لأبناء الشعب الفلسطيني، بشكل عاجل ويجب على المجتمع الدولي اليوم أن يتحمل مسؤولياته في هذا الصدد...".

- **التأكيد الدائم والمستمر على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية:** عمدت الخطابات الرئاسية، على مختلف المنصات الدولية والإقليمية، إلى طرح حلًا دائمًا ومستدامًا للقضية الفلسطينية يتمثل في إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية على حدود عام ١٩٦٧، وفي هذا السياق يقول السيد الرئيس في كلمته في قمة القاهرة للسلام ٢٠٢٣:

"إن حل القضية الفلسطينية، ليس التهجير وليس إزاحة شعب بأكمله إلى مناطق أخرى؛ بل إن حلها الوحيد، هو العدل، بحصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة في تقرير المصير، والعيش بكرامة وأمان، في دولة مستقلة على أرضهم مثلهم، مثل باقي شعوب الأرض...".

- **الرفض القاطع لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الدولة المصرية أو على حساب أية دولة أخرى:** فبالنظر إلى الاقتباس السابق، كما إلى العديد إلى النصوص الرئاسية عشية الأزمة الراهنة، سنجد رفضًا مصريًا على كافة المستويات لتصفية القضية الفلسطينية بتهجير سكان قطاع غزة إلى أراضي سيناء المصرية أو إلى أية دولة أخرى.

وعلى الرغم من المساهمة المصرية الفاعلة للدولة المصرية في إنهاء العدوان الإسرائيلي على غزة، إلا أن المتأمل فيما طرحناه للتو وفي السياق الظرفي الحاكم للخطاب الرئاسي، ومن ثم لمجمل السياسة الخارجية للدولة المصرية في تعاطيها مع هذا العدوان، سيجد أن هناك عددًا من المحددات للدور المصري في حلحلة الأزمة، منها ما يلي:

١. أزمة سد النهضة الأثيوبي وتهديده للأمن القومي المصري، وضلوع العديد من الأطراف الدولية في هذا الملف وعلى رأسها إسرائيل، وهو الأمر الذي يحد من مساحة الحركة للدور المصري في الملف الفلسطيني في هذه الأزمة بشكل أو بآخر.

٢. الضغوط الإسرائيلية، وكذلك من بعض القوى الدولية والإقليمية، من أجل تمرير مصر لمخطط تهجير الفلسطينيين في قطاع غزة إلى سيناء.
٣. الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد في الفترة الراهنة وارتفاع كلفة خدمة الدين، والتزمات الدولة الاقتصادية، في ظل تراجع الدعم العربي الخليجي لخزينة الدولة المصرية. أدى ذلك إلى تزايد الضغوط على مصر من أجل القبول بإملاءات التهجير، وذلك في نظير –بحسب خبراء– إسقاط جزء أو كل الديون المصرية أو/ و الوصول إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن سد النهضة الأثيوبي.
٤. تزايد الضغوط الداخلية من أجل تدخل أكثر وضوحًا بشأن الملف الفلسطيني والعدوان غير المسبوق على قطاع غزة، وهو ضغط حاولت مصر تصديره لإسرائيل وداعميها من أجل حثهم لإنهاء العدوان.

(ب) التناص:

يعود مفهوم التناص إلى العصور القديمة، وكظاهرة واستراتيجية خطابية يتم تعريفه أحيانًا على أنه مجموعة من العلاقات التي تربط النص بنصوص و/أو خطابات أخرى تنتمي إلى مجالات ثقافية مختلفة. وبداية التناص كنظرية نقدية ومقاربة للنصوص قد تم توفيرها من خلال صياغات منظرين مثل **فرديناند دي سوسير وميخائيل باختين ورولان بارت** قبل أن تصوغ **جوليا كريستيفا** مصطلح "التناص" في عام ١٩٦٦[٣١]، فكما يشير باختين، فإن النصوص تستنير بنصوص أخرى من خلال علاقة حوارية يجسدها مصطلح التناص، فإن كريستيفا استخدمت هذا المصطلح لأول مرة لوصف الخصائص الحوارية (المتصلة بالفهم الباختيني للحوارية) للنصوص الأدبية[٣٢].

وفي سياق دراستنا الراهنة، فإننا نعني بالتناص التشابه بين النص الرئاسي وبعض النصوص والخطابات الأخرى (نصوص وسلوك). والمتامل في النصوص موضع

التحليل، سيجد أن هناك استخدام كثيف لهذه الاستراتيجية الخطابية، وفيما يلي بعض الاستشهادات:

- *"مصر قدمت للقضية الفلسطينية ١٠٠ ألف شهيد" و "إن مصر دفعت ثمنًا هائلًا".*

وفي ذلك يُشير السيد الرئيس إلى الحروب والتضحيات التي قدمتها الدولة المصرية من دماء أبنائها في سياق الصراع العربي الإسرائيلي، بدءًا بحرب النكبة ١٩٤٨، العدوان الثلاثي ١٩٥٦، النكسة ١٩٦٧، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، فضلًا عن الوقوف الدائم والدعم السياسي والدبلوماسي منقطع النظير للقضية الفلسطينية والحق الفلسطيني.

- *".... من أجل السلام في هذه المنطقة بادرت به عندما كان صوت الحرب هو الأعلى وحافظت عليه وحدها.. عندما كان صوت المزايدات الجوفاء هو الأوحد وبقيت شامخة الرأس".*

يُشير الرئيس هنا إلى المعجزة العسكرية التي حققها الجيش المصري في حرب أكتوبر/يوم الغفران عام ١٩٧٣، حيث الانتصار على إسرائيل، ومع ذلك جنحت مصر إلى السلم ووقعت اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل، وذلك على الرغم من المعارضة العربية لهذه الاتفاقية، والتي انتهت إلى مقاطعة امتدت لعدة سنوات تالية.

- *"إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧".*

ذكر السيد الرئيس هذا الاقتباس في أكثر من خطاب وفي أكثر من مناسبة باعتباره الحل الناجع للأزمات والحرب المتكررة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛ هذا الحل يتناص مع كل من قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وأيضًا مع المبادرة العربية للسلام

واتفاق أوسلو، حيث مهدت جميعًا لإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧.

- *"فإنني أدعو كافة الأطراف إلى إعلاء لغة العقل والحكمة، والالتزام بأقصى درجات ضبط النفس، وإخراج المدنيين والأطفال والنساء، من دائرة الانتقام الغاشم".*

يدعو الرئيس في هذا الاقتباس إلى إعلاء صوت الإنسانية والرحمة وإخراج المدنيين والأطفال والنساء من دائرة الانتقام؛ وتُعد هذه الدعوة ردًا على التصريحات والأفعال الإسرائيلية التي تجتاح قطاع غزة بحرًا وبرًا وجوًا بمختلف أنواع الأسلحة والتي لا تفرق بين البشر والحجر.

- *"فمن أجل السلام فليعمل العاملون".*

يقتبس السيد الرئيس من القرآن الكريم، سورة الصافات، الآية الكريمة "لمثل هذا فليعمل العاملون"، وهو هنا يُحقق غرضين خطابيين، **الأول:** إقناع المتلقين بضرورة العمل من أجل السلام باعتبار أن ذلك فوزًا عظيمًا، وأن ذلك مسارًا يجب أن يتخذه الجميع ويتسابقون فيه. **الثاني:** الإشارة إلى أن الإسلام عمومًا، والمسلمين المحاصرين في غزة خصوصًا، يدعون إلى السلام لا إلى الحرب.

- *"أين قيم الحضارة الإنسانية التي شيدناها على امتداد الألفيات والقرون؟ أين المساواة بين أرواح البشر دون تمييز أو تفرقة أو معايير مزدوجة؟".*

في إشارة ونقد صريحين لحالة الإزدواجية في الموقف الغربي والقوى الكبرى بشأن الوضع المأساوى في غزة، يتسائل الرئيس السيسي عن اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون

الدولي الإنساني والقانون الدولي والمؤسسات الدولية التي تجرم التمييز والتفرقة بين البشر، كما تُجرم العقاب الجماعي والقتل والإبادة الجماعية.

- *"... استخدام الضغط الإنساني، للإجبار على التهجير وقد أكدت مصر، ونجدد التشديد، على الرفض التام، للتهجير القسري للفلسطينيين، ونزوحهم إلى الأراضي المصرية في سيناء".*

يرد هنا الرئيس على المخطط الإسرائيلي الغربي الذي يتسهدف تهجير الفلسطينين، أو جزء منهم، من قطاع غزة إلى سيناء المصرية، مُشيرًا إلى أن الضغط على الفلسطينيين في القطاع من أجل وضعهم بين خيارين، الموت في غزة أو الهروب إلى سيناء، تعيه الإدارة المصرية، وهو أمر مرفوض قطعي.

- *"وأضاف أن معبر رفح لم يكن أصلًا في بنود اتفاقيات المعابر بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٥ لان هناك العديد من المعابر"*

يُشير السيد الرئيس في هذا الاقتباس إلى خروج معبر رفح من اتفاق المعابر الذي وقعته السلطة الفلسطينية مع إسرائيل عام ٢٠٠٥، ذلك الاتفاق الذي تم بموجبه على حركة السلع والأشخاص عبر المعابر وبين قطاع غزة والضفة الغربية. وبذلك يُشير هذا الاقتباس إلى رغبة الرئيس في التأكيد على أن معبر رفع يخضع فقط للإدارة المصرية، وأن مصر هي الوحيد التي لها سلطة فتحه أو إغلاقه.

استخلاصات ونتائج:

انطلقت الدراسة الراهنة من فرضية رئيسة مفادها أن خطابات رئيس الجمهورية التي تُعالج القضية الفلسطينية هي بمثابة المنافستو التي تتبعه مجمل السياسة الخارجية

المصرية في تعاطيها مع هذه القضية، وبالتالي عمدت الدراسة إلى تحليل هذه الخطابات من أجل بيان مسارات الاستجابة المصرية بالقضية الفلسطينية وجهود التسوية التي يطرحها؛ أي مجمل الأفعال وردود الأفعال تجاه هذه القضية، وذلك بالنظر إلى المتغيرات الداخلية والخارجية والمصلحة الوطنية المصرية. وعلى ذلك جاءت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

١. تنوعت المناسبات والمنصات التي اعتمدها رئيس الجمهورية من أجل إلقاء خطاباته بشأن القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي عليها، وهو ما قد يعني أن الرئيس أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينين لا يترك مناسبة إلا ويروج للقضية ولحق الشعب في تقرير مصير وفي إقامة دولته المستقلة.
٢. بعض نصوص خطابات رئيس الجمهورية تناول القضية الفلسطينية بمفردها، بواقع نصين، وبعضها عالج القضية الفلسطينية ضمن معالجة قضايا أخرى (بواقع سبعة نصوص).
٣. عكس استخدام رئيس الجمهورية للضمائر بأنواعها، متصلة ومنفصلة ظاهرة ومستترة، في خطاباته، العديد من التطورات الملموسة على الصعيدين الداخلي والخارجي وما استطاع أن يحققه داخليًا وخارجيًا، سواء على المستوى الوطني أو فيما يتصل بالقضية الفلسطينية.
٤. خطابات رئيس الجمهورية متخمة بالعديد من المفردات التي تُشكل في مجموعها بنية تكشف عن إيديولوجيته وحلوله لتجاوز الأزمات والحروب المتكررة وتأكيدًا على الدور المحوري المصري في هذا السياق.
٥. تمثلت الاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية كما عكستها نصوص خطابات رئيس الجمهورية فيما يلي:

- الترويج للقضية والحق الفلسطيني في مختلف المحافل الدولية.
- طرح المبادرات وإجراء الاتصالات مع مختلف الشركاء الإقليميين والدوليين.
- الالتزام الدائم بدعم الشعب الفلسطيني وإدخال المساعدات الإنسانية.
- التأكيد الدائم والمستمر على إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية.
- الرفض القاطع لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الدولة المصرية أو على حساب أية دولة أخرى.

٦. كان التناص حاضرًا بكثافة في خطابات رئيس الجمهورية، في إشارة للجهود والتضحيات المصرية في القضية الفلسطينية، وكذلك للاتفاقيات والمبادرات وقرارات مجلس الأمن المؤكدة للحق الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة ولإدانة الممارسات الإسرائيلية، وأيضًا لنصوص دينية (القرآن الكريم).

٧. كانا السياقان الاقتصادي والسياسي –الداخلي والخارجي– بمثابة محركين فاعلين للاستجابة المصرية للقضية الفلسطينية، حيث كانت السياقات الاقتصادية والسياسية حاضرة دائمًا في خطابات رئيس الجمهورية، ومُشكِلة للفعل وردود الفعل المصرية بشأن القضية الفلسطينية. فبالإضافة إلى المحددات الاقتصادية والسياسية الوطنية، وموازين القوى الدولية، كانت المصلحة المصرية الوطنية، فضلًا عن مصلحة النظام، هي أهم محددات السلوك الخطابي للرئيس، ومع ذلك، لم يغب عن هذا السلوك مصلحة القضية الفلسطينية إبان الحروب التي خاضها الكيان الإسرائيلي المحتل ضده، وبالتالي كانت هذه المصلحة محددًا آخر لهذا السلوك الخطابي للرئيس.

المراجع

(١) أيمن السيد عبد الوهاب، السياسة الخارجية المصرية في إقليم متغير: المصالح والتكلفة، الملف المصري، ع.١٠٨، أغسطس ٢٠٢٣، ص ٢٧.

(٢) عادل عبدالغفار، هل عادت مصر إلى مكانتها؟ تقييم السياسة الخارجية المصرية في عهد السيسي، ملخص قضية، مجلس الشرق الأوسط للشئون الدولية، نوفمبر ٢٠٢٢، ص ١.

(٣) موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، متاح على الرابط التالي:
https://www.capmas.gov.eg/

(٤) طارق فهمي، مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية: نحو مقاربة للدور والممارسات والاتجاهات الراهنة والمنتظرة، مرجع سابق، ص ٧.

(٥) روان عبدالله فلاح الزغبي، مستقبل الدور المصري في النظام الدولي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع. ٧٢، يونيو ٢٠٢٢، ص ١٤٩.

(٦) طارق فهمي، مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية: نحو مقاربة للدور والممارسات والاتجاهات الراهنة والمنتظرة، مجلة الأمن القومي والاستراتيجية، مج. ١، ع. ٢، يوليو ٢٠٢٣، ص ٧.

(٧) الزواوي بغورة، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، المجلس الأعلى الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٨.

(٨) ميشيل فوكو، جينالوجيا المعرفة، ترجمة أحمد الطائي وعبد السلام بنعد العالمي، دار توبقال للنشر، ط٢، المغرب، ٢٠٠٨، ص٢٧.

(٩) يونس فضيلة، مفهوم المقاصد وعلاقتها بالخطاب تناول تداولي للخطاب الثوري في الخطاب، مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود المغمري، ع. ٦، يناير ٢٠١٠، ص٢٩٠.

(١٠) ديان مكدونيل، مقدمة في نظريات الخطاب، ترجمة عز الدين اسماعيل، المكتبة االأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠١،ص٢٧.

(١١) شحاته صيام، الحريم الصوفي وتأنيث الدين"ضلالات حجاج الأضرحة، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٣، ص١٤٤.

(١٢) محمد ناصر الخوالدة، الخطاب والاتصال بالجماهير، في :www shroq2.com.

(١٣)سعاد شابي، إشكالية قراءة الخطاب الصوفي، مجلة الآداب واللغات ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة– الجزائر، العدد التاسع،مايو ٢٠١٠ ، ص٢٥٨.

(١٤) معن الطائي، ميشيل فوكو بين التاريخية الجديدة والمادية الثقافية، مجلة الحوار المتمدن، ع. ٤٦٧ ،٢٠٠٦، ص٢٥.

(١٥) محمد ناصر الخوالدة، مفهوم الخطاب، مرجع سابق.

(١٦) هيدت وايت، البنيوية وما بعدها من ليفي شتراوس إلي دريدا، ترجمة محمد عصفور، عالم المعرفة، الكويت،١٩٩٦،ص١٢٣.

(١٧) ميشيل فوكو، حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت،١٩٨٧، ص ص ١٠٨–١٠٩.

(١٨) أحمد زايد، صور من الخطاب الديني المعاصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠٧، ص ص ٢٠–٢١.

(١٩)عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب" مقاربة لغوية تداولية"، "، دار الكتاب الجديد، ليبيا، ط٤، ٢٠٠١، ص ص٥–٦.

(٢٠) نومان فيركلف، اللغة والسلطة، ترجمة محمد عناني، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦، ص ص ٢٤–٤٤.

(٢١) عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب"مقاربة لغوية تداولية"، مرجع سابق،ص ص٧–٨.

(٢٢) أحمد زايد: صدر من الخطاب الديني المعاصر، مرجع سابق، ص ص٢٢-٢٤.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ص٢٤-٢٧.

(٢٤) نورمان فيركلف، اللغة والسلطة، ترجمة محمد عناني، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦، ص ص٢٤-٤٤.

(25)Sarah Hazim Mohammed and Hashim Aliwy Mohammed Alhusseini, Climate Change from the Political and Scientific Perspectives: A Critical Discourse Analysis, Journal of Education College, Vol. 1, no. 37, 2019, p. 735.

(٢٦) منير شفيق وآخرون، العدوان على غزة ٢٠١٤ قراءة تحليلية، معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية ومؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، ٢٠١٥، ص ق.

(٢٧) موقع شبكة الجزيرة على الإنترنت، أبرز حروب إسرائيل على قطاع غزة، ٢٠٢٣/١٠/١١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/NYnv1

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) المبادرة المصرية للتهدئة، ١٤ يوليو ٢٠١٤، متاحة على الرابط التالي:

https://cutt.us/ToC1q

(*) يمكن مراجعة المادة الرابعة من اتفاقية كامب ديفيد، والمادة الثانية من الملحق الأول.

(٣٠) بالأرقام الحصيلة الهائلة لضحايا حرب إسرائيل وحماس، ١ نوفمبر ٢٠٢٣، سكاي نيوز عربية، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/b6RFT

(31)Mevlüde Zengin, An Introduction to Intertextuality as a Literary Theory: Definitions, Axioms and the Originators, Pamukkale University Journal of Social Sciences Institute, no. 25/1, 2017, p. 299.

(32)Oscar Björka and Radha Iyer, The dialogism of 'telling': Intertextuality and interdiscursivity in early school writing, Linguistics and Education, no. 74, 2023, p. 2.

The Egyptian Response to the Palestinian Issue in the Discourses of the President of the Republic "An Analytical Study for the Period 2014-2023"

Dr. Eslah Abd El-Naser Abd El-Rahman Hasan

Lecturer, Department of Sociology

Faculty of Arts - Fayoum University

Abstract:

Based on the fact that the President of the Republic, the head of the political system, is considered an independent and influential factor in all aspects of the country's political and economic life, especially with regard to Egyptian foreign policy towards regional and international issues, regardless of the importance of the state's foreign policy agenda, which may shape a large part of the president's orientations. The current study seeks to reveal the Egyptian response to the Palestinian issue and the solutions proposed to solve it through the speeches of the President of the Republic in the period from 2014 to 2023, by resolving the clash of national interests and commitments with international and regional contexts.

Accordingly, the study relies on analyzing these discourses in order to explain the paths of the Egyptian response to the Palestinian issue and the settlement efforts it presents. That is, the overall actions and reactions towards this issue, taking into account the internal and external variables and the Egyptian national interest. Hence, the study was based on a methodological approach that relied mainly on Norman Fairclough's critical discourse analysis, in which all presidential speeches that spoke about the

Palestinian issue were collected from the start of each of the two Israeli wars on Gaza (2014 and 2023). Until the end of the year in which each war occurred (until November 1, 2023). This is based on the assumption that this war will force Egyptian foreign policy to bring the Palestinian issue back to the forefront of the scene, even if it is not, and therefore we expect that there will be rhetorical richness in these times, and hence the number of speeches was limited to 6 in 2014, and 3 speeches In 2023.

The study concluded that the most important aspects of the Egyptian response to the Palestinian issue, as reflected in the texts of the President of the Republic's speeches, were: promoting the Palestinian cause and right in various international forums, the permanent and continuous emphasis on the establishment of a Palestinian state with East Jerusalem as its capital, and the categorical rejection of liquidating the Palestinian issue at the expense of the Egyptian state or At the expense of any other country. The economic and political contexts - internal and external - were effective drivers of the Egyptian response to the Palestinian issue, as the economic and political contexts were always present in the speeches of the President of the Republic, and shaped Egyptian action and reactions regarding the Palestinian issue. In addition to the national economic and political determinants, and the international balance of power, the Egyptian national interest, as well as the interest of the regime, were the most important determinants of the president's rhetorical behavior. However, this behavior did not ignore the interest of the Palestinian cause during the wars that the occupying Israeli entity waged against it, and thus it was this interest is another determinant of the president's rhetorical behavior.

Keywords: Palestine؛ Discourse Analysis؛ Presidential Discourse.